مركز شاف
CENTER SHAF
للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات (الشرق الأوسط وأفريقيا)
FUTURE STUDIES & CRISIS ANALYSIS (MIDDLE EAST & AFRICA)

مسار الصراعات في الشرق الأوسط وأفريقيا

العدد 3
إصدار شهر
DECEMBER
2021

جدول المحتويات

1 الصراع في إثيوبيا

2 الصراع في السودان

3 الصراع في الصومال

4 الصراع في العراق

5 الصراع في اليمن

6 الصراع في جنوب السودان

7 الصراع في سوريا

8 الصراع في لبنان

9 الصراع في ليبيا

10 الصراع في مالي

11 الخاتمة والاستنتاجات

مركز شاف CENTER SHAF
للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات (الشرق الأوسط وأفريقيا)
FUTURE STUDIES & CRISIS ANALYSIS (MIDDLE EAST & AFRICA)

المقدمة

طوَى عام 2021 صفحاته والتي طرأت فيها تحولات عديدة على جميع المستويات السياسية (المحلية-الإقليمية-الدولية)، والتي تأثرت بها دول الصراع في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، حيث تشهد تلك المنطقة تحديداً حالة مستمرة من تشنّج واضطراب إقليمي وصراع داخلي، وفي غمرة هذا التداعي في النظام الإقليمي، تبدو الحروب الأهلية المتواصلة، قضايا مستعصية على الحل إلى الآن.

ويتم تصعيد وتهدئة هذه الصراعات في إطار ديناميكيات أوسع، فالصراعات لا تكون بمعزل عن المحيط الإقليمي والدولي فتتأثر به وتؤثر فيه، ولعل الفرضية القائلة بأن الصراعات هي الساحة المناسبة للمنافسات الإقليمية تبرر استمرار تصاعد الاحداث وخصوبة بيئة الصراع بشكل مستمر.

واستكمالاً لحالات التصعيد والتهدئة التي مرت بها دول الصراع في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا والتي تم عرضها في العددين (الأول والثاني) لسلسة (مسار الصراعات في الشرق الأوسط وإفريقيا) التي يقوم مركز شاف بإصدارها شهرياً، يُلقي العدد الثالث الضوء على أبرز محطات دول الصراع لشهر ديسمبر 2021، وتلك الدول هي: (إثيوبيا-السودان-الصومال-العراق-اليمن-جنوب السودان-سوريا-لبنان-ليبيا-مالي)

أولا: الصراع في إثيوبيا: هل يشهد بعد الأمواج العاتية تفاهمات جديدة؟

شهدت إثيوبيا خلال شهر ديسمبر **2021** موجةً من الأحداث التي انتهت بالتهدئة بعد قتال دامَ طويلًا، ولعل هذه التهدئة من شأنها دفع البلاد إلى مسار جديد نحو احتواء الأوضاع، واتخاذ خطوات حقيقية نحو عقْد مفاوضات مثمرة مع جبهة تحرير شعب تيجراي

منحنى الصراع في إثيوبيا من التصعيد إلى التهدئة

انتهاء المرحلة الأولى من العملية العسكرية، وعودة "آبي أحمد" لمنصبه تمكنت قوات الجيش الإثيوبي من استعادة السيطرة على منطقة "غاشانا أربيت"، التي تعد محورًا إستراتيجيًّا يربط 4 مدن كبرى في إقليم أمهرة، بالإضافة إلى منطقة "لاليبيلا" المدرجة على قائمة اليونسكو للتراث العالمي، التي تقع في إقليم أمهرة شمال البلاد، بالإضافة إلى بلدتين إستراتيجيتين، ومن ثم أعلن "آبي أحمد" عودته إلى تولي مهامه كرئيس للوزراء، وانتهاء المرحلة الأولى من العملية العسكرية ضد قوات جبهة تيجراي.

إعلان قوات "جبهة تحرير شعب تيجراي" الانسحاب من بعض المناطق بعد أن أحرزت الحكومة الإثيوبية بجيشها وحلفاؤها تقدمًا مهمًا خلال الأسابيع الأخيرة؛ حيث استعادت القوات الإثيوبية المدن والبلدات الرئيسية في منطقتي أمهرة وعفر المجاورتين، أعلنت جبهة تحرير شعب تيجراي في الثاني عشر من ديسمبر 2021، انسحاب بعض قواتها من بعض المناطق الموجودة بشمال إثيوبيا، وأكد قائد قوات تيجراي على مطالبه بضرورة إنشاء منطقة حظر طيران فوق تيجراي؛ لمنع الطيران المعادي، وفرض حظر دولي على الأسلحة على (إثيوبيا وإريتريا)

وقد جاءت ردود الفعل حول تراجع قوات "تحرير تيجراي" بالترحيب والحثِّ على الجلوس على مائدة المفاوضات؛ من أجل احتواء الوضع في إثيوبيا وحل النزاع، وكان من بين هذه الدول (الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي)

تحركات على المستوى الإقليمي

ملابسات نجاح القوات الإثيوبية في العملية العسكرية الأولى ضد قوات "جبهة تحرير تيجراي" التقى رئيس الوزراء الإثيوبي، "آبي أحمد"، بالرئيس التركي، "رجب أردوغان"، على هامش القمة التركية الأفريقية، التي عقدت بين البلدين في منتصف ديسمبر 2021، وأكد الطرفان خلال الزيارة على عُمْق العلاقات وتاريخها بينهما، ولم تتوقف المباحثات بين الطرفين؛ حيث التقى وزير الدفاع التركي بنظيره الإثيوبي في التاسع عشر من ديسمبر 2021؛ لبحث العلاقات الثنائية بين الطرفين والتناقش حول التطورات الإقليمية.

في التوقيت نفسه، نشرت وكالات الأخبار العالمية بيانات تُعبِّر عن قلق واشنطن بشأن بيع تركيا المقاتلات المسيرة "بيرقدار"، للجانب الإثيوبي، خاصةً في ظل وجود العديد من الأدلة التي تؤكد استخدام الحكومة الإثيوبية لهذه الأسلحة ضد القوات التابعة لجبهة تحرير شعب تيجراي، كما تم التأكيد على أن إثيوبيا لم تنجح في تنفيذ عمليتها الأولى ضد قوات التيجراي، معتمدةً في ذلك على إمكانياتها العسكرية، بل تمَّت مساعدتها من قِبَل 3 قوى إقليمية، من بينهم تركيا، معللةً أنهذه المبيعات التي قد تتعارض مع القيود الأمريكية على تصدير الأسلحة لإثيوبيا، بينما أكدت تركيا أن أيَّ صفقات تعقدها هي تجارية فحسب، وفي هذا الشأن لم ترُد إثيوبيا على هذه التصريحات سواءً بالسلب أو بالإيجاب.

إسبق وأن تداولت وكالات الأخبار الإثيوبية أنباء عن تورط كلٍّ من (السودان وجنوب السودان) في تزويد بعض المقاتلين بالسلاح ضد الحكومة الفيدرالية في إثيوبيا، وأن الدولتين تدعمان قوات التيجراي؛ لتغيير نظام الحكم، ولكن ردَّت السودان بالنفي، وأنها لا تقوم بتزويد أيِّ طرف بالسلاح، كما أنها تلتزم بمبدأ حُسْن الجوار، وتدعم الاستقرار الداخلي لإثيوبيا، وفيما يخص النزاع الحدودي بينهما على إقليم الفشقة، فقد أكد الجانب السوداني، أنه سيعمل على استرداد أرضه بالتفاوض وليس بالحل العسكري، وعلى الجانب الآخر، نفت جنوب السودان قيامها بتزويد أيِّ قوات داخل أو خارج إثيوبيا، وأكدت على مبدأ حسن الجوار والتعايش السلمي بين الدولتين.

الوضع الإنساني مع الاتجاه لمزيد من التهدئة

على الرغم من هدوء وضْع الصراع في إثيوبيا خلال شهر ديسمبر **2021**، إلا أن الوضع الإنساني في البلاد شهد العديد من التحركات على مستويات دولية، يمكن ذكرها كما يلي:-

وضع الأمن الغذائي

في إطار استمرار القتال في عدة مناطق بإثيوبيا، أدى ذلك إلى إعلان برنامج الأمم المتحدة للأغذية، عن توقف توزيع المساعدات الغذائية في منطقتين جراء القتال المتصاعد والتهديد بالسلاح الذي تعرض له موظفي البرنامج؛ حيث أوضح المتحدث باسم الأمم المتحدة كمية كبيرة من إمدادات المساعدات الإنسانية، التي تشمل عناصر غذائية للأطفال، الذين يعانون من سوء التغذية، سرقت ونهبت في كومبولتشا في إقليم أمهرة؛ حيث إن عمليات النهب والسرقة اتسعت في الآونة الأخيرة؛ لتشمل عمليات سرقة ونهب جماعي لا تخلو من التهديد؛ ما ينذر بتدهور أكثر للوضع الغذائي والإنساني في تلك المدن، ولم يكن هذا الحدث هو الأول من نوعه خلال ديسمبر 2021، بل شهدت نفس المنطقة عمليات نهب وسرقة للمساعدات في الثاني عشر من ديسمبر.
وعليه، فقد دعت الأمم المتحدة العالم لضرورة توفير 41 مليار دولار؛ لإنقاذ حياة ما يزيد عن 183 فردًا، يعيشون في أوضاع غير إنسانية، جراء الصراعات التي تعجُّ بها دولهم، وكان من بينهم (إثيوبيا والسودان وسوريا وأفغانستان واليمن).

وضع حقوق الإنسان

تنديد بالاعتقالات المتكررة من الجانب الإثيوبي أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية، في بيان مشترك مع عدد ست دول هم؛ (بريطانيا وكندا وأستراليا والدنمارك وهولندا)، أن "هناك أفرادًا يُعتقلون ويُحتجزون دون توجيه اتهامات أو المُثُول أمام المحكمة، وتشير التقارير إلى أنهم محتجزون في ظروف غير إنسانية، كما اعتبرتها هذه الدول وفقًا للبيان، أنها جرائم إنسانية تنتهك قواعد القانون الدولي.
دعت الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية الحكومة الإثيوبية لضرورة إجراء التحقيقات اللازمة في الانتهاكات والجرائم التي تم ارتكابها جراء الصراع والعنف المتصاعد في البلاد، كما نسبت هذه الجرائم خاصةً التي حدثت بمنطقتي "عفر- أمهرة" للقوات التابعة لجبهة تحرير تيجراي؛ حيث إن الانتهاكات والجرائم لم تكن للمواطنين فقط، بل شملت أعمال تخريب وإتلاف للبُنى التحتية المدنية.

على صعيد آخر، فقد أعلنت منظمة العفو الدولية، أن القوات المسلحة التابعة لإقليم أمهرة الإثيوبي كثَّفت عمليات القتل والاعتقال الجماعي والإبعاد لسكان غرب إقليم تيجراي، ولم يرُد المتحدث الخاص بالقوات التابعة للإقليم على هذه البيانات، جدير بالذكر، أن أشارت الأمم المتحدة في بيانها الصادر خلال شهر ديسمبر عن الوضع الإنساني في أمهرة، إلى أن 3.7 مليون شخص في أمهرة يحتاجون إلى مساعدات إنسانية؛ بسبب الصراع بين القوات الحكومية وجبهة تحرير تيجراي، الذي اندلع منذ أكثر من عام في إقليم تيجراي، قبل أن يمتد إلى إقليمي (أمهرة وعفر) المجاورين في يوليو الماضي 2021.

بداية انطلاق التحقيقات حول الانتهاكات المرتكبة في إثيوبيا

أعلنت الأمم المتحدة في بيانها الصادر بتاريخ 17 ديسمبر 2021، أن كافة أطراف الصراع الإثيوبي تقوم بعمليات انتهاك لحقوق الإنسان، كما أعطت الضوء الأخضر لانطلاق آلية تحقيق دولية في الممارسات؛ لمنع انتشار العنف والصراع على مستوى إقليمي يصْعُب احتواؤه، وقد ردَّت إثيوبيا على ذلك، بأن مثل هذا القرار، من الممكن أن يؤدي إلى تفاقم الوضع على الأرض، كما أعلنت إثيوبيا عن رفضها لتطبيق هذه الآلية؛ لأنه تم اتخاذها بدون موافقتها، وقد جاء هذا القرار في إطار طلب الاتحاد الأوربي عقْد اجتماع خاص لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والذي عُقِد بعد موافقة ثلث أعضاء المجلس.
وقد اشتمل قرار بدْء التحقيق على تشكيل لجنة دولية مؤلفة من خبراء في حقوق الإنسان، وسيعين 3 خبراء قريبًا؛ ليتولوا لاحقًا مهمة التحقيق، وجمع الأدلة حول انتهاكات حقوق الإنسان في ذلك البلد الذي يشهد حربًا؛ بهدف تحديد المسؤوليات قدر المستطاع.

هل يشهد الملف المائي تحركات؟

على أثر الوضع المتصاعد في كلٍّ من (السودان وإثيوبيا)، لم يشهد الملف المائي تحركات تذكر، لا سيما إعلان مجلس التعاون الخليجي الذي يضم كلًا من(السعودية الإمارات والبحرين وقطر والكويت وعمان)، في بيان ختامي أصدره عقب قمته الـ42 في الرياض، "أن الأمن المائي لجمهورية السودان وجمهورية مصر العربية هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي"، وشدَّد على "رفضه لأي عمل أو إجراء يمس حقوقهما في مياه النيل، كما أكد المجلس على دعمه ومساندته لكافة المساعي التي من شأنها أن تسهم في حل ملف سد النهضة بما يراعي مصالح كافة الأطراف.
أخيرًا يمكننا القول بإن الوضع في إثيوبيا يتجه نحو التهدئة من أطراف الصراع الرئيسيين (الحكومة الفيدرالية- جبهة تحرير شعب تيجراي)،ولعل ذلك يرجع بالأساس إلى قلة الدعم والإمكانيات الخاصة بالجبهة مقابل الإمكانيات والدعم العسكري الذي تتلقاه الحكومة الفيدرالية، ولكن الوضع الإنساني والأمن الغذائي للمواطنين مازال يشهد تهديدًا كبيرًا وهو ما دفع الأمم المتحدة إلى إطلاق آلية للتحقيق في الانتهاكات المرتكبة في إثيوبيا، وعليه فيمكننا القول بأن الحكومة الإثيوبية ستواصل رفضها لهذه التحقيقات، وعلى الصعيد الداخلي تبحث الدولة مرة أخرى عن صيغة قابلة للتطبيق للتوفيق بين التوترات بين المركز والمناطق المختلفة لاستيعاب الوضع والحفاظ على سيادتها.

ثانيا: الصراع في السودان الآن.. انسداد أفق الحوار يقود البلاد إلى واقع وعر المسالك

على خلفية الاتفاق السياسي الموقع بين "حمدوك"، رئيس الحكومة الانتقالية بجنوب السودان، وبين "البرهان" وبدأت الأوضاع في الاستقرار على صعيد الحكم ولكن بحلول نهاية ديسمبر **2021** حدثت تطورات متسارعة من شأنها أن تقود البلاد إلى حالة من عدم الاستقرار لفترة طويلة، وهو ما سنحاول تناوله خلال السطور القادمة.

المشهد السياسي في السودان

بعد ان تولى حمدوك مهام منصبه أكد على أن بقاءه مرهون بتحقيق الاتفاق الموقع مع "البرهان"، كما أكد "حميدتي" نائب "البرهان"، أن الجيش السوداني مع المدنية، ولا علاقة له بالسلطة، وأن المعارضين قلة ينتمون إلى أحزاب لا تقبل برئيس الحكومة أو الجيش، وأوضح أن بلاده تعاني من مجاعة حقيقية وبحاجة لتحرك سريع، وأن الوضع الإنساني مأساوي، خاصةً في ظل الأوضاع الأمنية المتوترة؛ نظرًا لوجود إرهابيين في البلاد، إضافةً إلى أن كلمته جاءت محذرةً من أن يؤدي تفاقم الأوضاع في السودان إلى التأثير على المحيط الإقليمي، وفي الثاني عشر من ديسمبر 2021، بعد أن تولى "حمدوك" مهام منصبه، قام بإقالة بعض القائمين بأعمال حكام الولايات الذين تم تعيينهم من قبل "البرهان"، ويصل عددهم إلى اثني عشر حاكمًا، وتم تعيين حكام للولايات، ومن بينهم الخرطوم.

وبالنسبة للبرهان، فقد أكد على أن مهمته ستنتهي بانتهاء الفترة الانتقالية، وأنه لن يترشح للانتخابات المقبلة حتى وإن طُلِب منه ذلك، وأن مشاركة الجيش في الحياة السياسية ستنتهي بإجراء الانتخابات المقررة في 2023، وفيما يخص حالة الطوارئ المعلنة في البلاد، فإن رفع حالة الطوارئ في السودان مرتبط بالاجتماع مع الحكومة والتنسيق مع مجلس الأمن والدفاع، وأن الأوضاع الاقتصادية ستتعافى، وستتمكن السودان من تلقي الدعم الدولي في ظل حكومة مدنية، بعد أن أعلن وزير المالية في الحكومة المنحلة، بأن الأحداث الأخيرة في السودان ترتب عليها منع وصول مساعدات بقيمة 650 مليون دولار تمويلات دولية من البنك الدولي وصندوق النقد، كما أوضح أن إنشاء روسيا لقاعدة بحرية في السودان ما زال محل تشاور، وأن العلاقات بين الخرطوم وموسكو قوية.

ردود الفعل حول الاتفاق السياسي بين "حمدوك" والبرهان"

رحَّب الأمين العام للأمم المتحدة بالاتفاق السياسي بين (حمدوك والبرهان)، واعتبرها خطوة جيدة نحو تصحيح الأوضاع في السودان ومنع تفاقمها، وحثَّ الأطراف على ضرورة الالتزام بالتحول الديمقراطي وبالبنود المتفق عليها؛ من أجل ضمان استقرار وأمن البلاد.
على الجانب الآخر، رحَّبت السعودية والإمارات والولايات المتحدة وبريطانيا بالاتفاق السياسي الذي تم إبرامه في السودان الشهر الماضي؛ لاستئناف عمل الحكومة المدنية في هذا البلد، أول خطوة لإزالة التحديات السياسية في السودان، وعودة البلاد إلى مسار الانتقال للديمقراطية استنادًا إلى الوثيقة الدستورية التي تمَّ تبنيها عام 2019، كما حثَّ البيان على ضرورة تنفيذ بنود الاتفاق، ومحاسبة المسؤولين عن ممارسة العنف ضد المحتجين.

انسداد أفق الحوار دافعًا لاستقالة "حمدوك"

لم يدم الوضع طويلًا فبحلول 27 ديسمبر قدم "حمدوك استقالته من منصبة إلى "البرهان"، وهو أمر كان متوقعًا بشكل كبير خصوصًا بعد الخطاب الذي ألقاه بمناسبة ذكرى الثورة في 19 ديسمبر، حيث أن خطابه عبر عند وجود تباعد كبير بين مختلف أطراف الصراع السوداني وصعوبة الجلوس على مائدة الحوار من أجل إيجاد حل لهذه الازمات والاستجابة لمختلف التيارات، فعلى الرغم من أن هذه الخطوة كانت متوقعة إلا أنه بمجرد اتخاذها فلم يعد لحمدوك القدرة على إجراء أي إصلاحات أو جمع اطراف النزاع السوداني للجلوس على مائدة الحوار والتوصل لاتفاق بشأن المرحلة الانتقالية للبلاد، حيث أن وجوده في السلطة كان يعطيه بالتأكيد صلاحيات لاتخاذ إجراءات يمكن أن تساهم في تحسين الأوضاع في السودان، وعليه فقد أجرى "البرهان" اجتماعا بأعضاء المجلس السياسي من أجل البدء في الإجراءات العملية للانتخابات المقبلة في السودان.

وقد اشتمل قرار بدْء التحقيق على تشكيل لجنة دولية مؤلفة من خبراء في حقوق الإنسان، وسيعين 3 خبراء قريبًا؛ ليتولوا لاحقًا مهمة التحقيق، وجمع الأدلة حول انتهاكات حقوق الإنسان في ذلك البلد الذي يشهد حربًا؛ بهدف تحديد المسؤوليات قدر المستطاع.

وجاءت ردود الفعل الدولية والإقليمية، حول هذه التحركات بالتعبير عن القلق إزاء تطور الأوضاع وتصاعد الصراع في السودان، وما يمكن أن يترتب على ذلك من فقدان السيطرة على الوضع الداخلي بما يهدد أمن واستقرار المواطنين، كما دعت لضرورة كفْل حق التظاهر السلمي لكافة المتظاهرين من قبل قوات الأمن، مع التأكيد على دعمها لحقوق الشعب السوداني في التطلع للديمقراطية، فضلًا عن حث رئيس المجلس السيادي على ضرورة الحفاظ على مسار التحول الديمقراطي في البلاد وضرورة الشروع في التجهيز للانتخابات وكان على رأسهم الولايات المتحدة الامريكية والجامعة العربية.
وأبدت المملكة العربية السعودية استعدادها للتوسط من أجل حل الازمة في السودان والتوسط لدى الفرقاء من أجل الوصول إلى صيغة توافقية يمكن اعتمادها للفترة الانتقالية لاحتواء الوضع في السودان، ولم تكن هذه هي المبادرة الوحيدة بل نشطت أيضًا مبادرة أممية مصرية لاحتواء استقالة "حمدوك".

على عكس ردود الفعل الخارجية، فقد جاءت تصريحات القوى السياسية بالداخل السوداني لتعبر عن قلقها حيال ما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع جراء استقالة "حمدوك" الذي يعتبر غياب للمكون المدني في السلطة، بالإضافة إلى حالة التناحر بين مختلف القوى والتيارات والتي يمكن أن تهدد استقرار الدولة لفترات طويلة، وكان على رأس هذه التيارات "حزب الامة القومي".

الوضع الأمني في السودان والاتجاه لمزيد من التعقيد

تشكيل لجنة للتحقيق في أحداث ما بعد 25 أكتوبر 2021، فيما يخص الاحتجاجات والاعتصامات التي شهدها السودان منذ 25 أكتوبر، فقد أعلن النائب العام السوداني المكلَّف، خليفة أحمد، تشكيل لجنة تحقيق في الأحداث والانتهاكات التي أعقبت قرارات قائد الجيش، عبد الفتاح البرهان، في 25 أكتوبر الماضي، القرار حدد مهام واختصاصات اللجنة في التحري والتحقيق حول وقائع وملابسات الأحداث والانتهاكات التي حدثت في 25 أكتوبر 2021 وبعده، والتي أدت إلى قتل وإصابة عدد من المواطنين، وما وقع خلال المواكب، وأي وقائع ذات صلة بالأحداث، وحصر الخسائر في الأموال والممتلكات الخاصة والعامة، والقبض على المتهمين وقيد بلاغات جنائية في مواجهتهم وتقديمهم للمحاكمة، واستجواب كل من له صلة بالأحداث.

تظاهرات 25 ديسمبر 2021، شهد السودان في التاسع عشر من ديسمبر 2021 احتجاجات في مناطق ومدن مختلفة في ذكرى الاستقلال والثورة، وقد استعدت الحكومة الانتقالية لهذه الاحتجاجات من خلال اتخاذ الإجراءات الأمنية المكثفة في وسط الخرطوم، وقد نتج عن هذه المسيرات إصابة 123 شخصًا، ومقتل 47 فردًا، كما تصاعدت أحداث العنف والاغتصاب الجماعي بصورة كبيرة خلال المسيرات، حتى طالبت الأمم المتحدة بضرورة قيام تحقيق في جرائم الاغتصاب خلال هذه الأحداث، كما شهد العديد من الولايات انفلاتًا أمنيًّا، وعلى رأسهم ولاية "غرب دارفور"، كما تجمع مئات المتظاهرين أمام القصر الجمهوري في الخرطوم.

توترات بغرب دارفور، تشهد ولاية غرب دارفور مواجهات مسلحة وهجمات واسعة النطاق، شملت عددًا من المحليات، بدايةً بمحلية جبل مون، مرورًا بكرينك وسربا وجبل مون مرةً أُخرى، فضلًا عن حالات نهب وقطع للطرق وإطلاق الرصاص على العربات السفرية، والذي ما زال مستمرًا، أسفر عن ذلك جرح 123 مواطنًا، ومقتل ما يزيد عن 148 قتيلًا.

استقالة "حمدوك" واستمرار التظاهرات، بالتأكيد أدت استقالة "حمدوك" إلى تدهور الأوضاع الامنية بشكل كبير وتصاعد التظاهرات والاحتجاجات التي ترتب عليها نهب مقر بعثة الأمم المتحدة "اليوناميد"، بمدينة "الفاشر" ما ترتب عليه إعلان حظر التجول في المدينة، وقد انطلقت هذه الاحتجاجات للمطالبة بنفس المطالب المتعلقة بتشكيل حكومة كفاءات "تكنوقراط"،

الوضع في شرق السودان تطورات في التوقيت المناسب

قال مجلس نظارات البجا والعموديات المستقلة: إنّ إعلان تعليق مسار شرق السودان المُوقّع في اتفاقية جوبا خطوة أتت في الاتجاه الصحيح من حكومة الفترة الانتقالية، والتي تأتي بمثابة اعتراف ضمني بعدم مشروعية المسار، معلنًا عن إيقاف التصعيد والإغلاق، وإتاحة الفرصة للتواصل وتهيئة المناخ لتنفيذ القرارات الأخيرة، إضافةً إلى تشكيل لجنة لجبر الضرر ومراجعة تقارير لجان التحقيق، وأكد المجلس العمل على رد المظالم التاريخية؛ لوقف التجاوزات التي تمت منذ إعلان مسار الشرق، وفي أواخر شهر ديسمبر، تم الإعلان عن بدْءِ تكوين لجان بشأن قضية الشرق؛ تمهيدًا للشروع في جمع الطرفين للنقاش حول قضية الإقليم.
كما أعلن "البرهان" تشكيل لجنة عليا بقيادة "حميدتي" وحدد القرار مهام واختصاصات اللجنة في اتخاذ التدابير اللازمة بشأن إيجاد الحلول للوضع في شرق السودان، ومخاطبة جذور الأزمة والوصول إلى توافق يحقق الاستقرار، وتوحيد رؤية جميع مكونات الشرق للوصول إلى اتفاق يضمن تنفيذ المطلوبات التي تؤسس إلى تحقيق تنمية واستقرار وسلام دائم في الشرق، إلى جانب التنسيق والتواصل مع كافة الجهات للمساعدة في التوافق بين الأطراف المختلفة، إن اتخاذ "البرهان" لمثل هذا القرار من شأنه أن يساهم في تهدئة الوضع في الشرق خصوصًا مع استمرار التصعيد في العاصمة.

المحيط الإقليمي بين تبادل الاتهامات وتجميد مسار المفاوضات

اتهام السودان بدعم الجبهة، في إطار الصراع الذي تشهده إثيوبيا في الوقت الحالي، فقد تداولت وسائل الإعلام الإثيوبية خبرًا يُفضي بقيام السودان بإيواء وتدريب عناصر الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي؛ لمواجهة قوات الحكومة الإثيوبية، وعليه، فقد ردت وزارة الخارجية السودانية، أن السودان ملتزم بمبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأُخرى، وأن ما أوردته وسائل الإعلام الإثيوبية لا أساس له من الصحة مطلقًا.

وقد اشتمل قرار بدْء التحقيق على تشكيل لجنة دولية مؤلفة من خبراء في حقوق الإنسان، وسيعين 3 خبراء قريبًا؛ ليتولوا لاحقًا مهمة التحقيق، وجمع الأدلة حول انتهاكات حقوق الإنسان في ذلك البلد الذي يشهد حربًا؛ بهدف تحديد المسؤوليات قدر المستطاع.

أما بالنسبة لقضية "سد النهضة" فلم يشهد أي تطور خلال شهر ديسمبر ولعل ذلك يرجع إلى استمرار التوترات في كلًا من إثيوبيا والسودان، فمن الواضح وفقًا للمعطيات الحالية أن المفاوضات لن يتم استأنفاها على الأقل في المدى القصير حيث أن الوضع في السودان مازال يتجه نحو حالة من عدم الاستقرار كما أن الوضع في اثيوبيا على الرغم من الاتجاه نحو التهدئة إلا أن القيادة السياسية من الممكن أن تنشغل في حل وتصفية المشكلات في الداخل الإثيوبي.
ختامًا، يمكننا إجمال ما سبق في أن الوضع في السودان يتجه لمزيد من عدم الاستقرار ومن الممكن أن يطول أمد هذه الحالة على مسرح الأحداث، خاصة وسط التظاهرات المستمرة التي يشهدها الداخل السوداني، وعليه فمن المؤكد أن تتعطل كثير من الملفات على رأسها ملف سد النهضة.

ثالثا: الصراع في الصومال.. حين يشتعل الصراع لغير الأسباب الجذرية

بانتهاء نوفمبر، كان المشهد السياسي في الصومال يسير بوتيرة مستقرة نسبيًّا؛ إذ تم الاتفاق على بدْء انتخابات مجلس الشعب، بعد تأجيل دام عامًا ونصف العام، وكان من المقرر الانتهاء منها في **24** ديسمبر، وكما توقعنا سابقًا، فإنه من الصعب انتهاء الانتخابات في الموعد المقرر؛ نظرًا لكثرة الطعون على نتائج الانتخابات، فتغيَّر المشهد في الصومال تغيُّرًا دراماتيكيًّا سلبيًّا؛ نتيجة استمرار عدم الثقة المتبادلة بين الأطراف، والتي نتج عنها تعثُّر الانتخابات في الصومال، وعودة الصراع بين رأسيْ السلطة.

الصراع على السلطة بين (فرماجو وروبلي)

بعدما بدا أنه اتفاق وتفاهم بين رأسيْ السلطة في الصومال، عاد الخلاف مجددًا بين (الرئيس الصومالي، محمد عبد الله فرماجو، ورئيس الوزراء، حسين رويبلي)، وهذه المرة، ظهر الصرع مجددًا حول الانتخابات؛ حيث قام الأول (فرماجو) بإيقاف رئيس الوزراء، محمد حسين روبلي، عن العمل، في أحدث فصل بصراعٍ طويل الأمد بين الرجلين يزعزع الاستقرار؛ مبررًا ذلك باتهامه بـ(الفساد، وإساءة استغلال السلطة)، ورفض مكتب (روبلي) هذه الاتهامات، كما رفض قرار إيقافه عن العمل من جانب الرئيس، محمد عبد الله فرماجو ، ووصف (روبلي) ما قام به (فرماجو)، الذي وصفه بالرئيس السابق، بأنه انتهاك سافر لقوانين البلاد، وأن تحركه بوقت قُرِّرَ فيه عقْد المجلس الاستشاري الوطني؛ للإسراع بالعملية الانتخابية، وهي خطة من قِبَل (فرماجو)؛ لمنع الاجتماع؛ ما يشير بوضوح إلى أن (فرماجو) لن يتخلى عن السلطة.

وانقسم الداخل الصومالي إلى جهتين؛ الأولي المؤيدة لـ(فرماجو)، وتضم اتحاد مرشحي الرئاسة في الصومال، الذين طالبوا بإخلاء القصر الرئاسي، متهمين الرئيس المنتهية ولايته، عبد الله فرماجو، بـ "الخيانة الوطنية"، كما تدعم الوزرات المختلفة كـ (الدفاع والقضاء والإعلام) رئيس الوزراء.
أما من ناحية التفاعل الدولي، فدعت (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا) قادة الصومال إلى اتخاذ خطوات فورية؛ لنزع فتيل التوترات في (مقديشو)، في ظل تصاعُد الخلاف بين رئيسيْ (البلاد والحكومة).
كما أعرب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فقي محمد، عن قلقه العميق إزاء التوتر السياسي الحالي الخطير في الصومال، كما دعت الجامعة العربية إلى أقصى درجات ضبط النفس، وإلى استمرار المشاركات والحوار بين (الرئيس، ورئيس الوزراء)؛ من أجل إيجاد حلٍّ سياسيٍّ لهذا الوضع الحالي.

ويبدو أن الموقف الدولي يميل لترجيح كفة (روبلي)، فتلقي رئيس الوزراء اتصالًا هاتفيًّا، من مساعدة وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الأفريقية" مارى كاثرين" والتي أكدت أنها حثَّت محمد عبد الله فرماجو، رئيس الصومال المنتهية ولايته، على دعم جهود رئيس الوزراء الصومالي، محمد حسين روبلي.

الانتخابات في الصومال

في 10 ديسمبر، لفت الاتحاد أيضًا في بيانه، طلبه تعليق الانتخابات واقتراح آلية؛ لتصحيح المسار، ودعوته إلى مؤتمر عام؛ لتسوية الخلافات حول الاقتراع العام، لكن كل هذه الجهود تعثَّرت؛ بسبب تجاهل المسؤولين عن الانتخابات من رؤساء الولايات ورئيس الوزراء، وفي 14 ديسمبر، دعا الاتحاد إلى مؤتمر تشاوري وطني عام، يشارك فيه أبرز الفاعلين في الساحة السياسية؛ لمناقشة إجراء انتخابات نزيهة وشفَّافة وذات مصداقية؛ لإنقاذ البلاد مما وصفه بـ "خطر داهم".
في 14 ديسمبر، اتهمت لجنة الانتخابات الفيدرالية العامة المجلس الاستشاري الوطني، بتحمُّل مسؤولية تأخير اقتراع مجلس الشعب، ويضم المجلس الاستشاري الوطني في الصومال، رئيس الوزراء محمد حسين روبلي، ورؤساء الولايات الخمس، كما أصدرت اللجنة تعليماتها للجان الانتخابية الإقليمية في (بونتلاند وجوبالاند وهيرشابيل) بتقديم تقرير فوري عن الانتخابات التي لم تنطلق بعْدُ في هذه الولايات.

وتفاعلًا مع الاتهامات التي وُجِّهت للانتخابات، أعلن سبعة أعضاء في لجنة فضِّ النزاعات في الانتخابات الصومالية؛ استجابةً لمطالب اتحاد المرشحين للانتخابات الرئاسية "بوقف الانتهاكات والتزوير" في الانتخابات التشريعية بالبلاد. ليتم الدعوة بعدها إلى استكمال الانتخابات في باقي الأقاليم والولايات الصومالية، وأصدرت لجنة انتخابات الأقاليم الشمالية الصومالية، قائمة انتخاب ثلاث مقاعد من مجلس الشعب للبرلمان الفيدرالي، وجرى الشروع في عملية انتخاب المرشحين لعضوية مجلس الشعب الفيدرالي في 18 ديسمبر.
كما دعا رئيس الوزراء الصومالي، محمد حسين روبلي، قادة المجلس الاستشاري الوطني إلى انعقاد مؤتمر في الـ 27 من الشهر الجاري في العاصمة (مقديشو)؛ لتسريع واستكمال انتخابات البلاد، وبالفعل عُقِد الاجتماع.

من ناحية أُخرى، صوَّت أعضاء مفوضية الانتخابات الفيدرالية على إقالة رئيسها من منصبه، واتهم الأعضاء - البالغ عددهم 15 من أصل 25 عضوًا، إجمالي أعضاء المفوضية"عرو" بما وصفوه بـ "انتهاك اللوائح الداخلية للمفوضية، وفشله في بناء أجواء عمل مستقرة مع اللجان المحلية التي تدير الانتخابات في الولايات الإقليمية، ويأتي هذا القرار بشكل مفاجئ، وبشكل منفصل عن تحركات رئيس الوزراء، ولم يُعلِّق عليها رئيس الوزراء أو الرئيس، ومن ناحيته، شكَّل رئيس الوزراء الصومالي، محمد حسين روبلي، لجنةً خاصةً للتحقيق في محاولة الإطاحة به من قِبَل الرئيس الصومالي، محمد عبد الله فرماجو.
وحتى يوم 25 ديسمبر، وهو اليوم المقرر لإتمام انتخابات مجلس الشعب، وكان تم تأكيد انتخاب 24 نائبًا، بعد يوم واحد من الموعد المقرر لاستكمال العملية، وذلك من أصل من 275 عضوًا، المؤلفين لمجلس الشعب، وحتى نهاية ديسمبر، لم تنتهِ الانتخابات بالفعل، وكما توقعنا، استمر تبادل الرئيس الصومالي الاتهامات مع رئيس الوزراء ورئيس الحكومة، حول تعطيل الانتخابات البرلمانية الجارية.

حركة الشباب تواصل استغلال الوضع

منذ بدْء الانتخابات، وتستغل حركة الشباب الانشغال بالإجراءات الداخلية، في توسيع هجماتها، سواء في استهداف عدد أكبر من المدنيين، أو في توسيع نطاق سيطرتها، وتفاقم الخلافات بين رأسيْ السلطة، بدأ كأجواء مثالية لحركة الشباب؛ لتوسيع نشاطها، وفرض سيطرتها على أجزاء أوسع من الصومال، ومن أبرز هذه التحركات ما يلي:

في 2 ديسمبر، قُتِل 4 مدنيين على الأقل، وأُصيب آخرون جراء انفجار لغم في بلدة "بولو حاجي" بإقليم جوبا السفلي، بولاية جوبالاند، جنوبي الصومال.

5 ديسمبر، قُتِل 5 أشخاص على الأقل، بينهم مدنيون، وأُصيب أكثر من 6 آخرين، إثر انفجار قنبلة في مطعم جنوبي الصومال، حسبما أعلن مسؤولون محليّون، ووقع الانفجار في محيط بلدة "أودينجل "، "الشباب"، وأعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عن الهجوم.

وفي 12 ديسمبر، أعلن مسؤول أمني صومالي، أمس السبت، مقتل 4 جنود بوروندييين، إثر انفجارين تبنتهما حركة "الشباب"، استهدفا قوات بعثة حفظ السلام، التابعة للاتحاد الأفريقي "أميسوم" جنوبي البلاد.

وفي 15 ديسمبر، قال سُكَّانٌ: إن حركة الشباب الإسلامية في الصومال سيطرت على بلدة في ولاية "جلمدج" التي تتمتع بحكم شبه ذاتي في وسط البلاد، في إطار سلسلة توغلات تسلط الضوء على المكاسب التي تحققها الجماعة وسط انقسامات بين الحكومة المركزية وحلفائها السابقين في المنطقة.

وفي 17 ديسمبر، أعلنت حركة "الشباب" الإرهابية، الجمعة، أنها استهدفت قاعدة لقوات حفظ السلام الأفريقية "أميصوم" جنوبي الصومال؛ ما أسفر عن مقتل وإصابة 17 جنديًّا أوغنديًّا.
وفي 23 ديسمبر، أعلنت حركة الشباب الصومالية، الأربعاء، مسؤوليتها عن اغتيال (شيخ عشيرة، وإمام مسجد) في مدينة "إفجويي" شمال غرب العاصمة الصومالية (مقديشو)؛ بدعوى مشاركته في الانتخابات البرلمانية الجارية حاليًّا في الصومال.

في 27 ديسمبر، سيطرت حركة الشباب الإرهابية، على مدينة "متبان" الإستراتيجية بمحافظة "هيران" وسط الصومال، دون مواجهة مع القوات الحكومية، كما سيطرت على بلدة تقع على بعد 30 كيلو مترًا جنوبي "دوسماريب" عاصمة "جلمدج". وعليه، فقد دعت الأمم المتحدة العالم لضرورة توفير 41 مليار دولار؛ لإنقاذ حياة ما يزيد عن 183 فردًا، يعيشون في أوضاع غير إنسانية، جراء الصراعات التي تعجُّ بها دولهم، وكان من بينهم (إثيوبيا والسودان وسوريا وأفغانستان واليمن).

سيناريوهات المشهد

كما ذكرنا آنفًا، فإن الوضع في الصومال يشهد تحولًا دراماتيكيًّا سريعًا؛ بسبب الصراع بين رأسيْ السلطة، وتعثُّر إجراء الانتخابات، ومن ناحية ثالثة، تصاعدت هجمات تنظيم حركه الشباب المجاهدين، وهو ما يهدد ليس فقط المشهد الانتخابي في الثمار، ولكن الوضع السياسي بشكل عام، وفي هذا الصدد، يمكن توقُّع عدد من السيناريوهات.

السيناريو الأول، هو النجاح في الوسط بين الأطراف، وعودة المشهد إلى ما كان عليه، ولكن يبقى هذا السيناريو رغم أنه مأمول لإنهاء الأزمة إلا أنه مُستبعَدٌ؛ نظرًا لظروف الإجراءات التي اتَّخذها الطرفان، فالاعتراض على الطرف الآخر ينبئ بتصعيد كبير وحاد.

السيناريو الثاني، يعتمد على نجاح الأطراف الخارجية في دعم (روبلي) مقابل صفِّ (فرماجو)، وهذا المرجع في ظل التفاهمات، التي تأتي مع رئيس الوزراء، ولكن هذا السيناريو غير المفضَّل؛ لأنه قد يأخذ الانقسام إلى مستوى أعلى.

السيناريو الثالث، ويرجح بقاء الوضع كما هو عليه، باستمرار الانفصال والانقسام داخليًّا بين رجلين، ويقوم السيناريو على فكرة، أن المجتمع الدولي أصبح غير منفتح على فكرة التدخلات بين الأطراف، خصوصًا في الصومال، وهذا السيناريو يرجح إنشاء مصارعة مفتوحة.

رابعا: الصراع في العراق بعد خروج القوات القتالية وانتهاء الانتخابات البرلمانية: هل يبدو المشهد العراقي أكثر استقرارًا؟

بحالةٍ من الترقب والتحفُّز، واصلت العراق إتمام الإجراءات المطلوبة؛ للانتهاء من العملية الانتخابية، وإعلان النتائج الانتخابية بشكل نهائي، وذلك حتى أواخر ديسمبر، بعد أن قضت فيها شهران، حاولت فيهما التعاطي مع رؤى ومتطلبات وطُعُون الأطراف بالشكل الذي يساعدها في الوصول لأفضل شكل ممكن للانتخابات، في ظل الظروف السياسية والأمنية، التي تجري فيها الانتخابات، ومن ناحية أُخرى، أُعلن عن خروج القوات القتالية للتحالف بشكل كامل من العراق، وتلك المعطيات لما لها من تحديات في تنفيذها، وبالرغم من حالة الخلاف الجارية في الداخل العراقي حول كفاءتها، لكن لاشك أنها نقطة إيجابية في ظل الظروف والتحديات التي يمر بها العراق، وفي هذا السياق نسلط الضوء على المراحل الأخيرة من عملية المصادقة على الانتخابات، وما تلاها، وأبرز المستجدات التي شهدها العراق خلال شهر ديسمبر.

إعلان نتائج الانتخابات بشكل نهائي

بانتهاء شهر نوفمبر، كان الداخل العراقي مازال يحاول إنهاء الخطوات الأخيرة التي اتخذها العراق في مسار العملية الانتخابية، والمتمثلة بالحكم في الدعاوي المقدمة بإلغاء الانتخابات، والتي تقدَّمت من عدة تيارات؛ اعتراضًا على نتائج الانتخابات، وعلى نتائج الطعون على النتائج؛ استجابة للتيارات المختلفة، وأخْذ كافة الطعون على محمل الجد، ومحاولة التأكد أنه تم الأخذ في الاعتبار كل ما يضمن سلامة العملية الانتخابية.

تأجيل الفصل في دعوى الإلغاء واحتجاجات: ومنذ بداية ديسمبر، قررت المحكمة تأجيل النظر في الدعوى المقدمة من رئيس "تحالف الفتح" هادي العامري؛ لإلغاء نتائج الانتخابات، ومع قرار التأجيل، أصدر الإطار التنسيقي للقوى السياسية الشيعية، بيانًا يجدد فيه رفضه نتائج الانتخابات بشكل قاطع، متهمًا مفوضية الانتخابات والهيئة القضائية، بعدم تعاملها مع ملف الطعون بصورة جدية، وفي 17 ديسمبر، جدَّد أنصار القوى المعترضة على نتائج الانتخابات العراقية احتجاجاتهم أمام المنطقة الخضراء، وسط بغداد، مطالبين إلغاء النتائج، ومحاسبة مفوضية الانتخابات.

كما شهد المشهد العراقي تحرُّكًا رئيسيًّا، وهو تشكيل تحالف سياسي جديد، أُطلق عليه تحالف "من أجل الشعب"، والذي أعلن عن نفسه بكونه تحالفًا معارضًا داخل قبة البرلمان، كما أسفرت التفاهمات بين تحالفيْ (تقدم وعزم) عن اتفاق يُفضي بدخول الكتلتين في مفاوضات موحَّدة مع بقية الكُتَل السياسية.

الفصل في الدعوى وردود فعل متباينة: وفي 26 ديسمبر، عقدت المحكمة الاتحادية العراقية جلستها المرتقبة؛ للبتِّ بطعون نتائج الانتخابات العراقية الأخيرة؛ إذ أوردت المحكمة الاتحادية العُلْيا في العراق دعوى إلغاء نتائج الانتخابات، والتي قدَّمها عدد من الفصائل المسلحة والأحزاب الخاسرة خلال الانتخابات، فقرَّرت المحكمة الاتحادية العُلْيا ردَّ دعوى عدم المصادقة على النتائج، وتحميل المشتكي كافة المصاريف.

وأسفر ذلك الإعلان عن نتائج متباينة، فمن ناحية الإطار التنسيقي، أوقف التظاهرات، وبدأ في الاقتناع بالطريق الأقصر، وهو طريق التفاهم مع التيار الصدري، وقبول الانتخابات، فأُجريت زيارةٌ للتيار الصدري، في حين قَبِل حُكْمَ المحكمة عددٌ أكبر من الفصائل، على رأسها التيار الصدري، بجانب ائتلاف دولة القانون، وائتلاف الفتح، ودار الحكمة الوطني، وكذلك الإطار التنسيقي وتحالف "قوى الدولة الوطنية"، وتحالف تقدم وائتلاف النصر.

وفي رد فعل ثالث حول الموضوع ذاته، اتَّهمت حركة "كتائب حزب الله" في العراق (الولايات المتحدة والأمم المتحدة) بالتدخل في الانتخابات التشريعية الأخيرة التي جرت.

وبالأخير، انتهي ديسمبر بطيِّ صفحة الانتخابات العراقية، بدعوة الرئيس العراقي (برهم صالح)، مجلس النواب الجديد إلى عقد جلسته الأولى، في التاسع من شهر يناير.

تشكيل الحكومة

بعد أن كادت تطوى صفحة الانتخابات التشريعية بالبلاد، بدأ الزخم ينتقل حول كيفية تشكيل الحكومة العراقية المقبلة، ويدور الزخم الآن حول آلية تشكيل الحكومة، وهل ستكون حكومة توافقية، أي تضم فصيلًا واسعًا من التيارات السياسية الممثلة في البرلمان، أم ستمثل من الأغلبية البرلمانية؟

على أثر الاهتمام بانتظار تشكيل الحكومة، تتصاعد الخلافات بين القوى الشيعية حول شكل الحكومة الجديدة، وسط إصرار التيار الصدري على أن تتشكّل من الأغلبية، وتشديد قوى الإطار الشيعي على أن يكون تشكيلها توافقيًّا، فقد أكد رئيس التيار الصدري صاحب الأغلبية، تمسكه بتشكيل حكومة أغلبية وطنية، ومحاربة للفساد والفاسدين في جميع الحكومات، مشددًا على قادة الإطار التنسيقي تسليم سلاح الفصائل التابعة للحشد الشعبي في حال الدخول في الحكومة المقبلة، فيما رأى رئيس تحالف "دولة القانون"، أن التوافق الوطني هو المخرج الرئيسي من الأزمة.

وبالتأكيد تذهب معظم الفصائل السياسية الممثلة في البرلمان لتكون الحكومة بالتوافق؛ لما يمكن أن يدرّه التوافق من تمثيلهم في الحكومة المقبلة، بل يحاول عدد من التيارات التلويح بأن قبولهم لنتائج الانتخابات _ بما فيها من تلاعب من وجهة نظرهم – يأتي شريطة الوصول إلى شكل من أشكال التوافق السياسي في الحكومة، وهو ما أشار إليه بطريقة أو بأخرى كلٌّ من ائتلاف دولة القانون، وائتلاف الفتح، ودار الحكمة الوطني، وكذلك الإطار التنسيقي، أما من جهة التيار الصدري فهو يطمح إلى جعل الحكومة مشكلة بأغلبية منه، و تحالف "قوى الدولة الوطنية"، وتحالف تقدم وائتلاف النصر، فيما أعلنت كتائب "حزب الله" العراقي، مقاطعتها تشكيل الحكومة المقبلة.

ويمكن القول: إن المشهد الآن فيما يتعلق بتشكيل الحكومة في مرحلة جسِّ النبض، ولا شكَّ أن التيار الصدري بعد فوزه بالأغلبية أصبح المتحكم في المشهد، وأنه أمام تحديات حقيقية، خصوصًا أنه يريد كسب ودّ الكتل السُّنية والكردية والمستقلة دون تقديم التنازلات الكافية لتحقيق ذلك، خاصةً أن القوى الشيعية الأُخرى ترفض مساره، القاضي بإقصائه من تشكيل الحكومة، وهذا هو التحدي الأول أمام الصدر، أمَّا الثاني فيكمن في كيفية أن يحظى بشعبية حال إصراره على تكوين حكومة أغلبية.

انتهاء الدور القتالي لقوات التحالف

في تتابع عملية خروج قوات التحالف، التي بدأت وتزامنت مع إجراء الانتخابات، أعلن القائد العام للقوات المسلحة العراقية، ورئيس مجلس الوزراء، مصطفى الكاظمي، اليوم الأربعاء، استكمال خروج كل القوات القتالية ومعدات التحالف الدولي، خارج العراق.

وقال الكاظمي: إن مهمة المهام القتالية للتحالف الدولي انتهت، وتمَّ استكمال خروج كل قواته ومعداته القتالية خارج العراق، وأن دور التحالف أصبح قاصرًا على المشورة والدعم، حسب مخرجات الحوار الإستراتيجي، وهو ما أكده التحالف الدولي؛ إذ أكد التحالف الدولي، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ضد تنظيم "داعش"، أنه لم تعد لديه قوات قتالية في العراق، منذ أوائل ديسمبر، وقال التحالف: إنه "اعتبارًا من 9ديسمبر، لم تعد هناك قوات أمريكية أو قوات للتحالف تخدم بدور قتالي في العراق".
كما دعا عددٌ من التيارات الداخلية للحكومة العراقية لإرسال خطاب رسمي إلى مجلس الأمن؛ للموافقة عليه بشأن خروج القوات القتالية التابعة للتحالف الدولي، مشددًا على ضرورة تحديد مقرات مستشاري التحالف، وإخلاء القواعد العسكرية وتسليمها إلى الجيش العراقي حصرًا، وتحديد المهام بلائحة ملزمة، وتحديد أعداد الأفراد المتواجدين في الأراضي العراقية.

الرغم من ذلك، زادت تحركات عناصر تنظيم "داعش" ونشاطه الإعلامي في العراق خلال الأسابيع الماضية، على الرغم من العمليات العسكرية والخطط الأمنية التي تعلن عنها القوات العراقية، ومن أبرز هذه هجماتها ما يلي:

ففي 18 ديسمبر، قُتِل مسؤول محلي في العراق، السبت، برصاص مسلحي تنظيم "داعش" الإرهابي، شرقي البلاد، فأطلق مسلحو تنظيم "داعش" النار على مدير مركز صحي بمحافظة ديالي، يُدعى (مناف زيدا)، و في 22 ديسمبر، أعلنت هيئة الحشد الشعبي في العراق، مقتل اثنين من عناصرها وإصابة 4 آخرين بهجوم لتنظيم "داعش" الإرهابي، شمالي البلاد،

وفي 28 ديسمبر، وقعت اشتباكاتٌ عنيفةٌ بين القوات الأمنية ومسلحين من "داعش"، في إثر هجومٍ شنَّه مسلحو "داعش"، شمالي شرقي محافظة ديالي، وفي 29 ديسمبر، أعلنت السلطات العراقية، مقتل عقيد في الشرطة على يد متطرفين من تنظيم «داعش» الإرهابي، في محافظة ديالي، الواقعة في شرقي العراق، بعد أسبوعين من خطفه، كما قال متحدث عسكري عراقي: إن مستشاري التحالف الدولي في البلاد سيتواجدون في قاعدتي (عين الأسد وحرير)، مؤكدًا الحاجة إلى طيران التحالف للاستمرار بضرب بقايا تنظيم "داعش".

إجمالًا: يمكن القول: إن انتهاء الداخل العراقي من عملية الانتخابات التي شهدت تحديات واسعة، مرتبط بطبيعة الوقت التي أُجريت فيها الانتخابات، وبطبيعة مكونات المشهد في العراق، وبالتأكيد لم تكن انتخابات مثالية، لكن يمكن القول: إن تعامل الحكومة العراقية معها، خصوصًا مع الطعون، وإعطائها الوقت الكافي في المراجعة، كذلك مراجعة الدعاوى القضائية بشأن الإلغاء الكامل، كان أمرًا يُحْسَبُ للحكومة؛ لذا بانتهاء كل هذه الإجراءات، وبالرغم من عدم قبول كافة الفصائل بها، إلا أنها مهَّدت لقبول أوسع لنتائج العملية الانتخابية، ما كان هذا القبول ليتوفر ما لم تأخذ هذه الطعون وقتها الكاف، وإن لم تُؤْخذ الدعاوى على محمل الجد.

خامسا:الصراع في اليمن: لا نهاية تلوح في الأفق

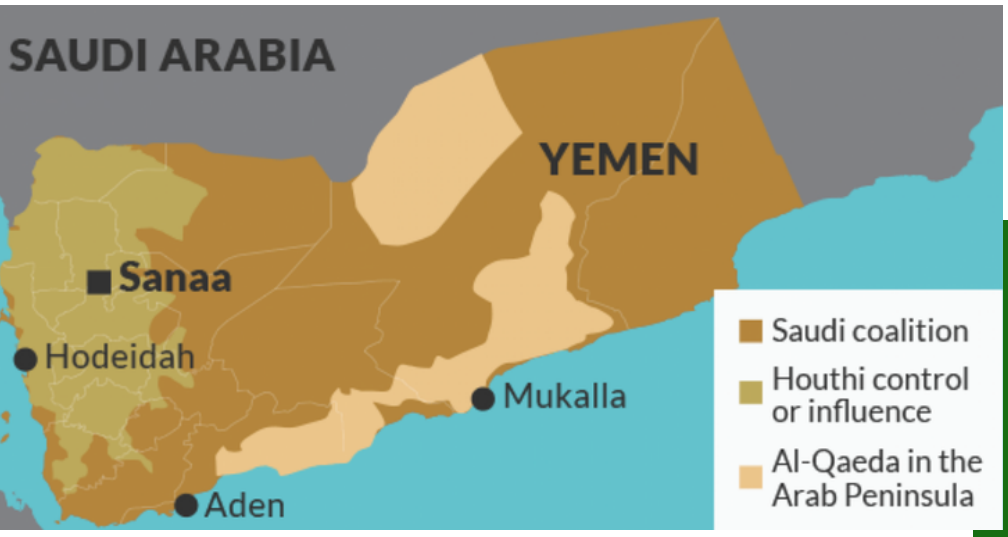

شهد شهر ديسمبر**2021**، تكملةً لمسيرة من عمليات التصعيد للحرب الأهلية اليمنية المشتعلة منذ عام **2014**، بين المتمردين الحوثيين والحكومة اليمنية (المعترف بها دوليًّا والمدعومة بقوات التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية).

الاقتصاد اليمني يُكابد

شهد سعر صرف الريال اليمني تدهورًا متسارعًا في شهر ديسمبر2021 ليصل إلى مستوى 1714 أمام الدولار للمرة الأولى في تاريخ البلاد؛ ما يفاقم الأزمة الإنسانية التي يعانيها اليمن.
وعلى إثر ذلك، أكد سفراء دول الاتحاد الأوروبي في اليمن دعم أوروبا "لإصلاحات اقتصادية ونقدية وهيكلية شاملة وطَمُوحة في اليمن"، وسط أزمة اقتصادية وانهيار قياسي غير مسبوق للعُمْلة المحلية.

وقال بيان لبعثة الاتحاد الأوروبي في اليمن: إن سفراء الاتحاد عبَّروا خلال لقائهم بالمحافظ الجديد للبنك المركزي اليمني، أحمد غالب المعبقي، عن دعمهم الكامل لإجراء تلك الإصلاحات الاقتصادية بالتنسيق مع المؤسسات ذات الصلة ولمصلحة جميع اليمنيين.
وأكدت نائبة سفير الاتحاد الأوربي، ماريو لاسلي، والسفراء استمرار دعم الاتحاد المالي والفني لليمن، وبما يساهم في تحسين معيشة الشعب وتخفيف الآثار السلبية الناجمة عن الحرب المستمرة لسبعة أعوام.

كما ناشد الرئيس اليمني، عبد ربه منصور هادي، السعودية تقديم دعم اقتصادي عاجل لحكومته؛ لإنقاذ العملة المنهارة، وسط موجة احتجاج شعبية غاضبة مناوئة للحكومة، وجاء تحرك الرئيس اليمني وطلبه دعمًا اقتصاديًّا عاجلًا من السعودية على وقْع تصاعد الاحتجاجات الشعبية الغاضبة في عدة مدن خاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية؛ تنديدًا بتردِّي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية وارتفاع أسعار السلع الغذائية بفعل استمرار تهاوِي قيمة الريال اليمني.

اليمن يطلب دعمًا أوروبيّا يشمل إعفاءه من الديون

طلب سالم بن بريك، وزير المالية في الحكومة اليمنية (المعترف بها دوليًّا) الاتحاد الأوروبي بتقديم دعم عاجل لاقتصاد بلاده، يشمل الإعفاء من الديون.
وأكد بن بريك، خلال اجتماع افتراضي مع سفراء دول الاتحاد الأوروبي لدى اليمن، أن "حكومته تُعوِّلُ على الأصدقاء في الاتحاد الأوروبي تقديم مزيد الدعم؛ ليشمل تسهيلات وإعفاءات من الديون التي يمكن توجيه أموالها نحو استثمارات مُلِحَّة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والخَدَمية ورفع كفاءة الموانئ ودعم القطاع الصحي والتخفيف من آثار جائحة كورونا".
في غضون ذلك، أعلنت بعثة الاتحاد الأوروبي في اليمن تقديم 75 مليون يورو كتمويل إضافي؛ لدعم التنمية في اليمن. وقال الاتحاد الأوروبي، في بيان على موقعه الإلكتروني: إنه "سيتم تنفيذ هذا التمويل من خلال منظمات شريكة تعمل في مجال تعزيز الصمود المعيشي للمستضعفين وتحسين الأمن الغذائي ودعم التعافي الاقتصادي المبكر".

حلول للسلام وتعنُّت جماعة الحوثي

أعلنت السعودية والكويت تطابُق وجهات نظريهما حول مواصلة جهودهما؛ لإيجاد حل سياسي شامل للأزمة اليمنية، وأعربا عن دعمهما لجهود مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة لليمن.
وحسب بيان مشترك في ختام زيارة ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، إلى الكويت ضمن جولته الخليجية في شهر ديسمبر 2021، أكد الجانبان أن ذلك الحل السياسي الشامل، "قائم على المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني اليمني الشامل وقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216، ومبادرة المملكة العربية السعودية لإنهاء الأزمة اليمنية".
وأعرب الجانبان عن دعمهما "الجهود المبذولة لرفع المعاناة الإنسانية عن الشعب اليمني الشقيق"، وأدانا "استهداف الميليشيات الحوثية للمطارات والأعيان المدنية والمنشآت الحيوية في المملكة، وتهديدها للممرات المائية الدولية".

تعنُّت جماعة الحوثي

وفي المقابل، أكد وزير الخارجية وشؤون المغتربين اليمني، أحمد عوض بن مبارك، تعنُّت جماعة "أنصار الله" الحوثية، وإحباطها للجهود الدبلوماسية؛ الهادفة للمساعدة في تحقيق السلام في اليمن.
ولفت بن مبارك، خلال لقائه رئيس مجلس النواب الإيطالي، روبرتو فيكو، في إطار بحث العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين، واستعراض الأوضاع والمستجدات على الساحة اليمنية، إلى الجهود التي تبذلها الحكومة؛ من أجل تحقيق السلام وقبولها بالمبادرات الأممية والإقليمية.
من جانبه، أكد رئيس مجلس النواب الإيطالي، دعم بلاده للحكومة الشرعية، واستمرارها في دعم كافة الجهود التي من شأنها أن تؤدي إلى إنهاء الحرب والحفاظ على وحدة وأمن واستقرار اليمن

الولايات المتحدة تؤكد وقوفها إلى جانب السعودية في مواجهة "أنصار الله"

أكدت وزارة الخارجية الأمريكية، وقوف الولايات المتحدة إلى جانب السعودية في مواجهة هجمات الحوثيين، معتبرةً أن الحوثيين هم العائق الذي يحُولُ دون تقدم الحل الدبلوماسي في اليمن.
وأكد المتحدث الرسمي باسم الخارجية الأمريكية، نيد برايس، في تصريح له: "نقف مع شركائنا في المملكة التي تعرضت لهجمات من قِبَل الحوثيين، وندين هجومهم، ونؤكد دعمنا أمن المملكة".
كما أدانت وزارة الخارجية الأمريكية تدفق الأسلحة الإيرانية إلى اليمن؛ ما يساعد الحوثيين في الهجوم على مأرب، ويؤدي إلى خسائر في أرواح المدنيين وإطالة أمد الحرب، وأكدت بأن واشنطن "ملتزمة بالتصدي للتهديد الإيراني، وتمت مصادرة عشرات الصواريخ وآلاف البنادق".

عملية "فجر الصحراء"

أعلنت جماعة "أنصار الله" الحوثية اليمنية، يوم الأحد الموافق 26 ديسمبر 2021، عن تنفيذها عملية عسكرية واسعة النطاق في محافظة الجوف اليمنية، المتلاصقة مع حدود السعودية بشمال البلاد.
وأشار المتحدث باسم قوات الحوثيين، يحي سريع، أن مساحة الأراضي التي سيطر عليها الحوثيون خلال عملية "فجر الصحراء" تتجاوز 1.2 ألف كلم مربع، مدعيًا أن الجماعة كبَّدت قوات الحكومة اليمنية (المعترف بها دوليًّا)، والتحالف العربي "خسائر فادحة"، وغنمت كميات كبيرة من الأسلحة.
وشدَّد (سريع) على أن الحوثيين بهذا الإنجاز الميداني استكملوا سيطرتهم على محافظة الجوف، ما عدا "بعض المناطق الصحراوية"، مضيفًا أن الجماعة "لن تتردد في تنفيذ المزيد من العمليات العسكرية النوعية خلال الفترة المقبلة".
جاء ذلك على خلفية تصعيد التوترات العسكرية في اليمن، وإعلان الحوثيين يوم السبت 25 ديسمبر 2021، عن شنِّهم هجمات صاروخية على "مواقع مهمة وحسَّاسة جدًا" في منطقة جازان السعودية، وأكدت المملكة مقتل شخصين جراء سقوط مقذوف أطلقته جماعة "أنصار الله" على مدينة صامطة السعودية.

المجتمع الدولي والجهود الأممية

يشهد اليمن أسوأ أزمة إنسانية على مستوى العالم، وفق الأمم المتحدة؛ إذ تسببت الأزمة في نزوح الملايين عن منازلهم، وتدمير مئات المدارس، وتعطيل النظام الصحي.
وقال برنامج الأغذية العالمي: إنه سيقلل الحصص الغذائية المقدمة لثمانية ملايين شخص في اليمن، ابتداءً من شهر يناير2022؛ بسبب نقص التمويل، وحذَّر من عواقب وخيمة جراء تزايد الجوع.

دعت نحو 60 منظمة غير حكومية، بينها "العفو الدولية" و"هيومن رايتس ووتش" الأمم المتحدة؛ للإسراع في وضع آلية تحقيق دولية في "جرائم مفترضة"، ارْتُكِبَتْ خلال حرب اليمن.
وشدَّدت المنظمات على ضرورة توثيق الأدلة قبل أن تختفي، عبر آلية مشابهة لآليات الأمم المتحدة التي تم وضعها سابقًا لـ(سوريا وبورما).
كذلك تهدف الدعوة لإنشاء آلية ملء الفراغ الذي خلَّفه عدم تجديد مهمة مجموعة خبراء الأمم المتحدة بشأن اليمن في أكتوبر الماضي، بعدما أنشأها مجلس حقوق الإنسان العام 2017؛ من أجل التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها أطراف النزاع.
وصرَّحت الأمم المتحدة، بأن المعارك بين القوات الموالية للحكومة اليمنية (المعترف بها دوليًّا) والحوثيين، أسفرت عن تشريد أكثر من 25 ألف شخص حول مدينة الحُدَيْدَة شهر نوفمبر الماضي.
وقال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة: إن القتال في الحُدَيْدَة اندلع عندما دخل الحوثيون المناطق التي تركتها القوات الحكومية، وأعقب ذلك هجوم مضاد شنَّته القوات الموالية للحكومة بدعم من الإمارات.
وفرَّ ما يقرب من 60% من المدنيين هناك إلى الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة، فيما اتجه الباقون إلى الحوثيين. وكان القتال الأخير في الحُدَيْدَة الأشرس منذ الهدنة التي توسطت فيها الأمم المتحدة في ديسمبر عام 2018، بالرغم من أن هذه الهدنة لم تُنَفَّذْ بالكامل.

المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن

قالت الأمم المتحدة: إن الدعم الدُّولي لجهودها ضروري؛ بهدف التوصل إلى حل شامل للنزاع في اليمن، وأن لفرنسا دورٌ مهمٌ في تلك المساعي.
وأوضح المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، هانس غروندبرغ، أن الدعم الدُّولي المنظم لجهود الأمم المتحدة ضروري؛ من أجل عملية سياسية جامعة؛ تهدف للتوصل إلى حل شامل للنزاع في اليمن"، وهو النزاع المستمر منذ 7 أعوام.
كما أكد مكتب المبعوث الأممي، أن "غروندبرغ زار فرنسا، والتقى بكبار المسؤولين الفرنسيين"، ونُقِلَ عنه أن "لفرنسا دورٌ مهمٌ تؤديه بوصفها دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن وفي الاتحاد الأوروبي".
وتأتي الزيارة غداة إعلان المبعوث الأممي، خلال إحاطته مجلس الأمن الدولي بنتائج مشاوراته بشأن الحل السياسي في اليمن، أنه "يتصور عملية سياسية جامعة يمتلكها اليمنيون، ويدعمها المجتمع الدُّولي، تدعم الحلول قريبة الأمد، وتحدد وتبني التوافق حول عناصر تسوية سياسية، تنهي الحرب بشكل مستدام، وتؤسس لترتيبات حكم جامعة، وتضمن حقوق اليمنيين المدنية والسياسية والاجتماعية الاقتصادية والثقافية".

ختامًا... تزيد هجمات الحوثيين المستمرة على المدنيين من تفاقُم الأزمة الإنسانية وتُطِيلُ من أمد الصراع اليمني، ومع تعنُّت الحوثيين في إحلال السلام، وتقويض الجهود الأممية والدولية لحل الصراع، وتفاقُم الأزمة الإنسانية، كما أدت الأوضاع الاقتصادية إلى انتشار سوء التغذية الحاد بين الأطفال وسوء الأوضاع المعيشية التي يعانيها السكان في ظل الحرب الأهلية، بالرغم من تأكيد المبعوث الأمريكي، على استعداد بلاده تقديم كافة أوجه الدعم والمساعدات الإنسانية لليمن، مشيرًا أنه لا يمكن تحسُّن الأوضاع الإنسانية إلا بإحلال السلام وحل المعضلة الاقتصادية، وإحياء الأنشطة الاقتصادية وكل مصادر الطاقة.
ومن جديد، فإن تصعيد الحرب الأهلية نتيجة تمرد الحوثيين المستمر، ما هو إلا تصعيد خطير، يؤكد من جديد، تحدي جماعة الحوثيين السافر لإرادة المجتمع الدولي، ومع الدعم الإيراني الذي يعزِّز من قوة الجماعة، يؤدي إلى تقويض جهود التهدئة ورفع وتيرة الصراع في اليمن والمنطقة، واستمرار المعاناة الإنسانية المتفاقمة لليمنيين.

سادسا: الصراع في جنوب السودان.. هل تشكل إعادة تنظيم القوى خطوة لتحقيق المزيد من بنود "جوبا" للسلام؟

مازال الوضع في جنوب السودان يشهد زخمًا في الأحداث على مختلف المجالات، فهو يتطور تارةً ويتراجع تارةً أُخرى، وحتى تطوره يختلف من منطقة إلى أُخرى، ولكن الجدير بالذكر، أنه خلال شهر ديسمبر، جرى العديد من الأحداث الكبيرة على الصعيد الأمني بجنوب السودان، والتي يمكن أن تُبنى عليها خطوات أُخرى تعضد من الجهود نحو إنجاح المرحلة الانتقالية.

بين إعادة تنظيم القوات وتصاعد الأخطار الأمنية

إعادة تنظيم القوات بموجب اتفاق السلام لعام 2018، من المفترض أن يخرج جنوب السودان 83 ألف فرد، من القوات الموحدة لتولي مسؤولية الأمن خلال الفترة الانتقالية، وعليه، فقد عقد نائب الرئيس اجتماعًا في مطلع شهر ديسمبر 2021؛ لمناقشة الوضع، وعلى أثره صرَّح بأن عملية تخريج القوات لم يتم اتخاذ الخطوات اللازمة فيها؛ نتيجةً لبعض العوامل الداخلية والخارجية، كما أكد أن أبرز التحديات التي تؤخر بند الترتيبات الأمنية هو حظر السلاح المفروض على البلاد، وتضخم الرتب العسكرية من قِبَل شركاء السلام "الحركات المعارضة"، وفشل الأطراف في التوصل إلى توافق حول النسبة المئوية في الجيش الموحد، إضافةً إلى التحدي المتعلق بهيكل قيادة الجيش الموحد، من أدنى رتبة إلى أعلى رتبة في الوحدات المشتركة؛ حيث إن الحكومة ملزمة بمعالجة تضخم الرُّتَب العسكرية، وأخيرًا عدم التوصل إلى الاتفاق حول نسب الجيش الموحَّد؛ حيث إن النسب المتوافقة مع الاتفاقية المنشطة هو 60% للحكومة مقابل 40% لحركات المعارضة المسلحة، وقد أكد "سلفا كير" في بيانه، أنه تم إبلاغ الأمم المتحدة بهذه التحديات.

وفي منتصف الشهر، تلقت القوات المشتركة الدعم المالي اللازم، وقد أوضح المتحدث باسم الحكومة، أن اللجنة الأمنية المشتركة استلمت أموال تسهيل الحركة إلى معسكرات تدريب القوات؛ من أجل إجراء المسح وإعادة تنظيم القوات قبل التخرج، وقد وصلت لجنة المسح لولاية بحر الغزال؛ من أجل إعادة تنظيم رتب القوات الموحدة، كواحدة من متطلبات اتفاق السلام المنشط؛ لتخريج الدفعة الأولى، والتي تقدر بـ 83 ألف جندي، وفي نهاية الشهر (ديسمبر 2021)، أعلنت اللجنة أن عملية المسح وإعادة التنظيم تسير بصورة جيدة.

الوضع الأمني بالداخل تزامنًا مع الاحتفالات التي تشهدها جنوب السودان

فقد شهدت العديد من الولايات تدهورًا في الوضع الأمني، وعلى رأسهم ولاية "بور- الوحدة- غرب الاستوائية- الاستوائية الوسطى- تونج الشرقية"؛ حيث شهدت هذه المناطق العديد من الهجمات والقتال العشائري؛ ما أسفر عن مقتل ما يزيد عن 34 فردًا، ويرجع ذلك لانتشار المسلحين وعدم قدرة إدارة الولايات عن تحجيمهم، ولعل تصريح مفوضية المراقبة والتقييم الخاصة باتفاقية تسوية نزاع المنشطة بجنوب السودان؛ حيث أكدت أن التأخير في تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية، بما في ذلك توحيد القوات وإعادة انتشارها، قد ساهم في تزايد الإحباط بين شعب جنوب السودان.

وضع الصراع في جنوب السودان

أعدت منظمة العفو الدولية تقريرًا يخص وضع الصراع في جنوب السودان؛ حيث وثّقت منظمة العفو الدولية في التحليل الحقوقي التفصيلي الأول للنزاع، جرائم حرب محتملة وانتهاكات أُخرى ارتكبها جميع الأطراف ضد أبناء مجموعتي أزاندي وبالاندا العرقيتين، كما أكدت أن تدهور الأوضاع ساهم في نزوح العديد من المواطنين؛ حيث تسببت الفيضانات خلال شهر ديسمبر 2021 في تدمير ما يزيد عن 150 منزلًا من منازل اللاجئين بمخيم الرديس بجنوب السودان.

أزمات صحية وتدني فرص التعليم فضلًا عن الكوارث الطبيعية

فما زال سكان جنوب السودان يعانون من أزمات أمنية خانقة تجدد الصراع، وهو ما أكده الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة؛ حيث أكد خلال زيارته أن الفيضانات الشديدة التي يتعرض لها الجنوب السوداني خطيرة ومخيفة، وتهدد حياة آلاف المواطنين وتشرد الكثير من الأُسَر، وأكد أن أكثر من مليوني شخص قد لا يحصلون على الخدمات الصحية الأساسية في البلاد، وزاد على ذلك أن ما لا يقل عن 277 ألفًا من النساء والأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد في خطر أكبر، ولن يتمكن 70 ألف طفل من الذهاب إلى المدرسة.

هدوء نسبي في بعض الولايات على عكس الصراع المتصاعد في البعض الآخر

فقد شهدت ولاية "يبور الكبرى" تحسنًا في الوضع الإنساني على خلفية عودة منظمات الإغاثة للعمل بالولاية مرةً أُخرى، بعد أن سحبت طواقمها جراء تردي الأوضاع الأمنية والصحية في الولاية، وقد عادوا بعد أن تعهدت السلطات بتوفير الحماية والأمن لهم، وفي إطار التطورات الطفيفة، فقد شهدت بعض مناطق ولاية شرق الاستوائية اجتماعًا مع حاكم الولاية ومسؤولي المقاطعات، تم على أثره الاتفاق على منع القتال العشائري ومنع مهاجمة القوات النظامية، كما أصدرت العديد من الولايات أوامر بمنع حمل السلاح لدعم الأمن والاستقرار، خصوصًا فترة الاحتفال بعيد الميلاد، وكان من أهمها "أورورا".

الأمن الغذائي

قال مكتب الشؤون الإنسانية بجنوب السودان، في تقرير في أواخر شهر ديسمبر 2021، أمام مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة: إن السكان في جنوب السودان يواجهون أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي، وأن نحو 7.2 مليون شخص في مرحلة الأزمة بينهم "2.4" مليون شخص في مرحلة الطوارئ.

تقرير مستوى العنف ضد المدنيين

بالرغم من سوء الوضع الأمني بصورة لا يمكن تجاهلها في جنوب السودان، إلا أن التقرير الصادر عن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، يؤكد أن مستوى العنف ضد المدنيين في جنوب السودان تراجع في الفترة من يوليو إلى سبتمبر هذا العام، بنسبة 37%؛ حيث بلغ عدد حالات القتل والاختطاف والعنف الجنسي "801" حالة، مقارنةً بالعام الماضي 1271 حالةً، ووفقًا للتقرير، يرجع هذا إلى التراجع الكبير في مستوى العنف في جونقلي و منطقة بيبور الكبرى، وأنه قد تركزت معظم حوادث العنف خلال هذه الفترة (92٪) جغرافيًّا في 54 منطقةً من أصل "510" منطقة خاصة في الاستوائية وواراب.

تحركات سياسية محدودة

لم يشهد شهر ديسمبر 2021 على مستوى الحكومة فيما يخص تنفيذ بنود اتفاق السلام أو الاستعداد للانتخابات المقبلة؛ حيث أرسل البرلمان وفدًا نسائيًّا رفيع المستوى إلى "كيغالي"؛ لتبادل الخبرات البرلمانية بين الطرفين، ويعتبر الوفد هو ثاني وفد يقوم به برلمان جنوب السودان؛ حيث سبق ذلك وفد إلى كينيا في إطار التنسيق وتبادل الخبرات.

في إطار الصراع المتصاعد في إثيوبيا، فقد تم توجيه الاتهام لدولة جنوب السودان، بأنها تدعم صفوف المعارضة الإثيوبية ضد الحكومة؛ للتشجيع على تغيير نظام الحكم، وهو ما نفته السلطات الحكومية على لسان وزير الإعلام، بأن "جوبا" لم تدعم المعارضة الإثيوبية، ولم تقدم لها السلاح؛ حيث إن الحكومة الإثيوبية كانت من أوائل الداعمين للجنوب السوداني في قضية الاستقلال، وبالتالي، فمن المستبعد قيامها بدعم المعارضة ضد الحكومة الفيدرالية.

على صعيد التطورات السياسية، ففي السابع من شهر ديسمبر 2021، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، تعيين السيدة "سارة بيسولو نيانتي"، من ليبيريا، نائبة جديدة للممثل الخاص لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والمنسقة المقيمة للشؤون الإنسانية، وتعتبر هذه الخطوة مهمة في هذه المرحلة، خاصةً أن لديها خبرةً تزيد عن عشرين عامًا في مجال بناء السلام.

شراكات دولية لدعم المرحلة الانتقالية في جنوب السودان

في إطار التعاون والمساعدات التي يتلقاه جنوب السودان، أعلنت الصين عن انطلاق المرحلة الثانية من مشروع دعم التعليم الفني في جنوب السودان بعد انطلاق المرحلة الأولى منذ بضعة أشهر؛ بهدف دعم قطاع التعليم الفني وإعداد الشباب وتدريبهم بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل، وقد نجحت السودان خلال عشر سنوات من الشراكة في قطاع التعليم مع جنوب السودان، دعمت بناء عدد من المدارس الابتدائية والثانوية في جنوب السودان، ودرَّبت أكثر من خمسة آلاف متخصص في مختلف القطاعات، وقدَّمت مئات المِنَح الدراسية للطلاب للدراسة في الصين.

كما وقَّعت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عقدًا مدته أربع سنوات مع شركة فرصة التنمية العالمية؛ لزيادة المرونة من خلال الزراعة في ثلاث عشرة مقاطعةً من خمس ولايات في جنوب السودان، هذه المقاطعات الـ 13 هي من بين أفقر الأماكن وأكثرها عُزْلةً وأقلها مساعدةً في جنوب السودان، ومن خلال تركيز المساعدة متعددة الطبقات في هذه المقاطعات المتخلفة بشدة، ويأتي ذلك في إطار سعي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى بناء قدرة المجتمع والأسرة على الصمود.

كما وقَّعت حكومة ولاية شرق الاستوائية، مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف" اتفاقًا لإعادة تأهيل وتوسيع شبكة المياه في مدينة توريت، وفقًا للاتفاق، سيتم تأهيل وتوسيع مشروع شبكة المياه خلال ستة أشهر، بتكلفة مليون دولار أمريكي؛ من أجل أن يحصل السكان في توريت على مياه الشرب النظيفة.

أخيرًا، وقَّع صندوق الأمم المتحدة للسكان وحكومة السويد، على اتفاق لتمويل ماليٍّ إضافي بقيمة "7 ملايين دولار أمريكي"؛ لتعزيز توفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المتكاملة في جنوب السودان؛ حيث لا يزال جنوب السودان ضمن دول مؤشرات الصحة الإنجابية الأسوأ في العالم، بما في ذلك معدل وفيات الأمهات تقدر بـ 1150 حالة وفاة لكل 100000 ولادة، حسب تقديرات الأمم المتحدة، والبنك الدولي عام 2017.

مما سبق، يتضح أن جنوب السودان يشهد بعض التحركات، التي وإن كانت بسيطة إلا أنها محورية، خاصةً فيما يتعلق بإعادة تنظيم القوات الموحدة التي تُعتبرُ بندًا مهمًا في اتفاق جوبا للسلام، كما يُلاحَظ زخم الأحداث على الصعيد الأمني والشراكات الدولية في جنوب السودان، والتي يمكن اعتبارها أولى الخطوات نحو بناء السلام ودعم المرحلة الانتقالية إذا ما استمرت في التزايد.

سابعا: "تحريك للمياه الراكدة".. المشهد السوري في ظل عودة المباحثات بين الأطراف

رغم أن الصراع السوري في حالة تعقيد على جميع المستويات، إلا أن بعض الأطراف حاولت مؤخرًا الوصول إلى تفاهمات، تمثلت تلك المحاولات في استئناف محادثات "أستانا" بين الأطراف، وتوقفت منذ عام **2017**، الأمر الذي خلق تطلعًا حول إمكانية خلْق هذه التفاهمات فرصًا متماسكة لحل الصراع في سوريا، أو تغيير شكل التحالفات، وفي هذا الصدد، سلَّطنا الضوْء على أبرز ما جاء في سوريا، في ديسمبر من عام **2021**.

الهجمات والتحرك الميداني

تواصلت الهجمات وغارات القصف بالداخل السوري، خلال شهر ديسمبر، وكان أكثر تلك الهجمات التي شُنَّت من جانب إسرائيل؛ لاستهداف مواقع إيرانية، وتلتها الهجمات والتحركات التي تقوم بها القوات التركية في شمال سوريا، وفيما يلي أبرز التحركات الميدانية للأطراف:

<u>الهجمات الإسرائيلية:</u> في 7 ديسمبر، أكدت وسائل إعلام رسمية سورية، أن إسرائيل نفَّذت ضربةً جويةً، استهدفت مرْفأ اللاذقية السوري؛ تسببت باندلاع حريق في منطقة تخزين الحاويات، فيما بدا أنه أول هجوم تشُنُّه إسرائيل على المرْفأ؛ تسبب هذا الهجوم في غضب النظام السوري، وترجمه في خطابه لإسرائيل، فاتهم النظامُ السوريُ إسرائيل بشنِّ غارات جوية على ميناء اللاذقية الرئيسي في الساحل السوري؛ ما أسفر عن أضرار مادية بالغة، واستهداف ساحة الحاويات في الميناء، الذي يعتبر أحد الشرايين الرئيسية للاقتصاد السوري، مؤكدًا وقوع خسائر مادية كبيرة.

تبعتها غارة أُخرى في 18 ديسمبر، استهدفت «مستودعًا» في مطار "دمشق"، الأمر الذي اعتبره مراقبون «مُحْرِجًا» للنظام الذي أعلن أن القصف ضرب مواقع جنوب البلاد.

من ناحية أُخرى، وفي سياق التفاعل العسكري، ما زال الطرف الإسرائيلي يُبْدي دِفْئًا في علاقته مع روسيا، فأكد وزير الخارجية الإسرائيلي (يائير لابيد)، أن علاقات "دافئة وودية" تربط بين بلاده وروسيا، وأن إسرائيل تبْذُل قصارى جهدها؛ من أجل ضمان سلامة العسكريين الروس الموجودين في أراضي سوريا.

التواجد الروسي العسكري

بدا أن النشاط الميداني الروسي في سوريا أكثر حضورًا في ديسمبر، ففي مطلع الشهر، وقع انفجار بمدينة "أزرع" شمالي شرقي محافظة "درعا" جنوبي سوريا، استهدف دورية للقوات الروسية، كما بدا أن الخلاف الروسي مع دول الناتو بدأت تظهر أعراضه في سوريا، فيحاول الحلفاء تطويق روسيا في سوريا، فقال رئيس الأركان الروسي، فاليري غيراسيموف: إن «الوجود غير الشرعي للقوات الأجنبية في سوريا يقلل من فاعلية القتال ضد الإرهابيين، ويساعد المسلحين في محاولة توسيع نفوذهم، ومن جهةٍ أُخرى، أعلن الاتحاد الأوروبي اعتزامه فرض عقوبات على جيش (فاغنر)، الذي يُعرف بأنه «السلاح السري» لروسيا في دول عدة، بينها سوريا.

التواجد التركي

كان التواجد التركي نشطًا ميدانيًّا في شمال سوريا، في شهر ديسمبر، فقد أعلن وزير الدفاع التركي، خلوصي أكار، عن "تحييد 33 ألف إرهابي" في سوريا والعراق، منذ صيف العام 2015، وفي 24 ديسمبر، أفاد ناشطون سوريون بمقتل 4 أشخاص في الفصائل المسلحة جراء ضربة جوية بطائرة مسيرة تركية، في مدينة "عين العرب" شرق محافظة "حلب" شمال سوريا، و في 29، أعلنت وزارة الدفاع التركية، أن قواتها قتلت ثمانيةً من عناصر وحدات حماية الشعب "الكردية" في شمال سوري، وذلك بعد استشهاد موظف مدني تركي إثر هجوم في منطقة عملية نبع السلام شماليّ سوريا، و في 31 ديسمبر، أجرى وزير الدفاع التركي، خلوصي أكار، وكبار قادة الجيش، جولةً تفقديةً إلى الوحدات العسكرية المتمركزة على حدود سوريا.

التواجد الأمريكي

ووقعت انفجارات عدة سُمِعت داخل قاعدة أمريكية في منطقة "التنف"، بالريف الشرقي لمحافظة "حمص"، على الحدود السورية العراقية، فيما نفى قائد جماعة مسلحة تدعمها القوات الأمريكية، قائلًا: إن الانفجارات كانت جزءًا من تدريبات برية وجوية، بدأت في وقت سابق، هذا الأسبوع، ولم تقع داخل القاعدة.

كما وصلت وحدة أمريكية خاصة، مكونة من 70 جنديًّا إلى قاعدة رميلان الأمريكية، بريف "الحسكة"؛ لتدريب عناصر "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، وفي 13، كثَّفت قوات التحالف الدولي، بقيادة الجيش الأمريكي من عمليات التدريب والمناورات ضمن قواعدها العسكرية في حقول النفط والغاز شرقي سوريا، وذلك بعد أيام من استهداف إحداها بهجوم صاروخي.

وفي سياق التفاعل الأمريكي مع ما يجري ميدانيًّا، كشفت صحيفة (يديعوت أحرونوت) العبرية، أن الولايات المتحدة الأمريكية، رفضت طلبًا إسرائيليًّا لتزويد تل أبيب بطائرات عسكرية مخصصة للتزود بالوقود؛ بهدف استخدامها في حال مهاجمة إيران، وهذا في حدِّ ذاته، يؤكد الاتجاه الأمريكي الفعلي من السيْر في الانسحاب التدريجي من التفاعلات في سوريا.

محادثات أستانا.. تفاؤل بشأن استئنافها

وفي سبيل البحث عن أرضية مشركة لتفاهمات سياسية بين الأطراف، عقدت في الفترة من (21 وحتى 22) الجولة السابعة عشر من محادثات (أستانا) في عاصمة كازاخستان، بمشاركة وفود إيران وروسيا وتركيا، إضافةً إلى وفود الحكومة السورية والمعارضة السورية المسلحة والأمم المتحدة.
وبحسب البيان الصادر عن المحادثات، فإن (روسيا وتركيا وإيران) قررت اتخاذ كل الإجراءات؛ بهدف سحْق خلايا "داعش" بسوريا، والتي تصاعد نشاطها بشكل كبير في الفترة الأخيرة، كما أعلنت روسيا عن تنفيذ عملية جديدة لتبادل الأسرى في ريف حلب الشمالي على الحدود بين سوريا وتركيا، برعاية الدول الضامنة لـ "صيغة أستانا".

ومن ناحية تركيا، فمطالبها بالوضع في سوريا، لخَّصتها في أربع نقاط، وهي: الوصول لصيغة دستورية توافقية لصالح كل الأطراف، وتأسيس نظام انتخابي يسمح لكل السوريين بالانتخاب الحر، وانتخاب حكومة شرعية بعد إجراء الانتخابات، وتبني الحكومة الجديدة الشرعية سياسة جديدة؛ لمحاربة التنظيمات الإرهابية التي تهدد الأمن القومي ووحدة البلاد، وعودة سوريا للحالة الطبيعية.
من ناحيته، أكد رئيس الوفد الإيراني، علي أصغر حاج، بعد مفاوضات مع (لافرينتيف)، تقارُب مواقف (موسكو وطهران) من تطور الأحداث في سوريا، وأبدت إيران استعدادًا للمفاوضات، وجاهزيةً لاستضافة محادثات (أستانا) في طهران العام المقبل.

ورغم إيجابية الأجواء بعد استئناف المحادثات، إلا أن الملفات المهمة مازالت عالقة، فمازال ملف المعتقلين والمحتجزين ينتظر أن يشغل حيزًا مهمًا على خلفية السعيْ الروسي لتحقيق تقدم في هذا المسار، بعد تعثُّر طويل في الجولات السابقة، وتبدي حماسةً لفكرة (بيدرسن) فيما يخص تبادل الأسرى، إضافةً لرؤيتها الالتفاف على مسار عمل اللجنة الدستورية، فضلًا عن عدم ثقة (موسكو) بقدرة النظام على تقديم خطوات ملموسة لدعم هذا المسار، وما زالالخلاف قائمًا حول الملفات المختلفة، وعلى رأسها ملف المساعدات الإنسانية، التي ما زال يرفض النظام تلقيها، عبر الحدود ، وتتمسك به المعارضة، أما عن وقف إطلاق النار، فإن استمرار الهجمات على الموانئ والمرافئ، في النصف الثاني من الشهر، وبعد إنهاءمحادثات (أستانا) يوضح إلى أيّ مدى لم يُحْرِز فيه أيّ تقدم .

إجمالًا: يمكن القول: إن المشهد في سوريا، شهد تفاعلًا أوسع من الناحية الميدانية والسياسية، مقارنةً بالأشهر الماضية، فمن الناحية الميدانية، نجد أن هناك كثافةً في التحركات الروسية والتركية ميدانيًّا، مصحوبةً بتحفُّز كلٍّ منهما إزاء الآخر، بجانب استمرار الهجمات الإسرائيلية إزاء المواقع الإيرانية والمنشآت السورية، ويمكن القول: إن ارتفاع هذا التحركات، والتي أتت تزامنًا مع محادثات (أستانا)؛ لتعزيز موقف كلٍّ منهما التفاوضي في المحادثات، فيما قد تنتج عنه من مخرجات.
أما محادثات أستانا، فيبدو أنها لم تتوصل حتى الآن إلى تسوية، أو إلى مخرج متفق عليه، إلا أن حالة الترحيب المبدئي بها مفهومة، والتي تأتي أملًا في عودة الأطراف لتحريك مياه التسوية السورية الراكدة، وفرصةً للأطراف بإعادة صياغة مواقفهم، والنظر إلى الأرضية المشتركة التي يمكن الوقوف عليها، وهذا ما أُشِير إليه في بيانات الأطراف الختامية، وما زال احتمال إعادة صياغة التحالفات ووجهات النظر بين الأطراف المنغمسة في الصراع قائمًا، خصوصًا في ظل استمرار هدوء الموقف الأمريكي، والتحديات التي تواجه الموقف الإيراني.

ثامنا: الصراع في لبنان.. سنوات طويلة للخروج من الأزمة

تشهد لبنان حالةً من التخبط السياسي والاقتصادي بشكل حرج، وتفاقم الوضع بعد تصريحات سابقة من وزير الإعلام اللبناني، جورج قرداحي؛ حيث أثارت تعليقاته بشأن اليمن خلافًا مع دول الخليج، والتي أدخلت الحكومة في حالة شلل.

استمرت حالة التصعيد لعدة أسابيع، وانتهت بإعلان قرداحي استقالته، كما أعلن الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، في جدة خلال جولته الخليجية التي أجراها في بداية شهر ديسمبر 2021، بأنه أجرى مع ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، اتصالًا هاتفيًّا برئيس الوزراء اللبناني، نجيب ميقاتي، في إطار مبادرة لحلحلة الأزمة بين الرياض وبيروت.

وقال الرئيس الفرنسي، قبيل مغادرته السعودية: "إنّ السعودية وفرنسا تريدان الانخراط بشكل كامل"؛ من أجل "إعادة تواصل العلاقة" بين الرياض وبيروت في أعقاب الخلاف الدبلوماسي الأخير.

من جانبه، اعتبر رئيس الوزراء اللبناني، نجيب ميقاتي، أن الاتصال الذي أجراه مع الرئيس الفرنسي وولي العهد السعودي "خطوة مهمة" باتجاه عودة العلاقات اللبنانية السعودية.

انتهت أزمة التصريحات، لكن لبنان مازال يشهد حالةً من التخبط السياسي والاقتصادي؛ إذ قال الرئيس اللبناني، ميشال عون: إن لبنان قد يحتاج إلى سنوات حتى يستطيع الخروج من الأزمة الحالية، إلا أن الخلافات السياسية في لبنان هي العنوان الأساس للأزمة الحاصلة في البلاد، وتحديدًا لجهة إقفال طريق الإصلاحات والنهوض، ويعرض هذا التقرير لشهر ديسمبر 2021، أبرز تطورات الأزمة اللبنانية كالآتي:

الأزمة الاقتصادية في وضع حرج

تعاني لبنان من أزمة اقتصادية، صنَّفها البنك الدولي ضمن أسوأ 3 أزمات اقتصادية في العالم، وأكد الرئيس اللبناني، ميشال عون، في تصريح مسبق له 25 ديسمبر 2021، أن لبنان قد يحتاج تحديدًا إلى 6 أو 7 سنوات حتى يستطيع الخروج من الأزمة الحالية، بينما يعيق الانقسام السياسي في البلاد القدرة على تنفيذ إصلاحات ضرورية يطلبها المجتمع الدولي حتى يقدم الدعم.

وتأتي تقديرات "ميشال عون" بشأن التعافي من الأزمة، على نحو غير متفائل، فيما يشهد لبنان منذ صيف 2019 انهيارًا اقتصاديّا متسارعًا، فاقمه انفجار مرفأ بيروت المروِّع في الرابع من أغسطس 2020، وإجراءات مواجهة فيروس كورونا.

وتخلَّفت الدولة في مارس 2020 عن دفع ديونها الخارجية، ثم بدأت مفاوضات مع صندوق النقد الدولي حول خطة نهوض عُلقت لاحقًا؛ بسبب خلافات بين المفاوضين اللبنانيين.
سجلت الليرة اللبنانية انهيارًا قياسيًّا ومتسارعًا، تخطى حاجز ثمانية وعشرين ألفا للدولار الواحد، في منتصف شهر ديسمبر 2021، أمر أجَّجَ غضبًا وإحباطًا يعيشه اللبنانيون من جراء انعدام القيمة الشرائية وارتفاع الأسعار.
أدَّت الحالة الاقتصادية إلى هجرة العقول للخارج؛ حيث أشارت دراسة في لبنان إلى أن أكثر من 77 ألف شخص هاجروا نهائيًّا من البلاد خلال العام الحالي؛ نتيجة الأزمة الاقتصادية والسياسية والمالية التي تشهدها البلاد، وبحثًا عن فرص عمل أو عن خدمات باتت شبه معدومة.
ومع اشتداد الأزمة الاقتصادية التي ضربت لبنان، أقفلت مئات المؤسسات التجارية أبوابها في السنوات الثلاث الأخيرة، وأبرزها العلامات التجارية العالمية التي كانت تملأ أسواق بيروت.

غيَّرت الأزمة الاقتصادية العادات لدى المواطنين اللبنانيين، وصار المستهلك يسعى لتأمين ما هو أساسي في حياته بالدرجة الأولى، وفي حال قرَّر شراء ما يحتاجه، فإنه يتجه نحو البضاعة الأقل سعرًا، والتي لا تحمل بالضرورة العلامات الشهيرة والأصلية للمنتج؛ ما أدى إلى أضرار كبيرة في هذا القطاع الذي أصابته الخسارة أكثر من غيره، وأما بالنسبة للماركات العالمية في لبنان، ومعظمها مثل (مراكز تصاميم الملابس الفخمة)، فقد اتجه أصحابها إلى خارج لبنان، ومن مكث بالبلاد فقد بدأ يتوجه إلى السوق الخارجي أيضًا كمجال تسويق.

لبنان يطلب دعمًا مصريّا عاجلًا لتوليد الكهرباء

خلال الزيارة التي أجراها رئيس الوزراء اللبناني، نجيب ميقاتي، إلى القاهرة في الأسبوع الأول من شهر ديسمبر 2021، طلب ميقاتي دعمًا مصريّا "بشكل عاجل" في مجال الغاز الطبيعي؛ من أجل توليد الكهرباء في البلد الذي يعاني أزمة خانقة.
وعقد رئيس الوزراء المصري، مصطفى مدبولي، جلسة مباحثات مع ميقاتي، الخميس، أكد خلالها حرص مصر الكبير على دعم الحكومة والشعب في لبنان خلال هذه المرحلة الدقيقة، وتقديم كل ما كان من شأنه دعم استقراره، ومساعدته على تجاوز التحديات والصعوبات.

وقال بيان صادر عن رئاسة مجلس الوزراء المصري: إن الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، وجَّه بسرعة إمداد لبنان بالغاز اللازم لتوليد الطاقة؛ من أجل حل مشكلة انقطاع الكهرباء".

تأكيدات بإجراء الانتخابات في موعدها

بتَّ المجلس الدستوري في لبنان 21 ديسمبر 2021 في جملة طعون تمسُّ القانون الانتخابي، قدمتها كتلة النائب جبران باسيل، وشملت خصوصًا موعد الاقتراع ومسألة تصويت المغتربين.

قدمت كتلة لبنان القوى طعنًا بقانون الانتخابات الذي كان قد أقر في مجلس النواب خلال جلسة تشريعية سابقة، وقد شملت الطعون مواد محددة، أبرزها اقتراع المغتربين؛ حيث سعت الكتلة إلى حصرها في ستة نواب فقط، في حين أن القانون يمنحهم حق انتخاب 128 نائبًا، كُلٌّ حسب دائرته الانتخابية، ومن الطعون المقدمة أيضًا، تقديم أو تأخير موعد الانتخابات النيابية، فيما كان المجلس النيابي قد حدد موعدها في مارس المقبل 2022.
إذًا الانتخابات اللبنانية المقبلة ستُجرى على أساس القانون الحالي، ويُذكر بأن الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، قال في تصريح له: إن المنظمة الدولية حصلت على "تأكيدات" من الزعماء اللبنانيين بأن الانتخابات المرتقبة في سنة 2022 ستجري في موعدها.

التيار الوطني يلوِّح بإنهاء التحالف مع حزب الله

لوَّح التيار الوطني الحُر في لبنان بإنهاء التحالف مع حزب الله، والذي يهيمن تقريبًا على القرار السياسي في البلاد منذ نحو ستة عشر عامًا.
فللمرة الأولى، وبشكل علني، هاجم زعيم "التيار الوطني الحر"، جبران باسيل، "حزب الله" و"حركة أمل"، بعدما كان يحصر الأزمات في جبهة "حركة أمل" برئاسة نبيه بري، محيدًا "حزب الله" بشكل أو آخر، وانتشر مقطع مصور مسرب لباسيل رفع فيه منسوب الهجوم تجاه الحزب المسلح، قال خلاله: "اللي ما بيكون معنا ومع قضية الحق تبعنا عمره ما يكون"، وأضاف زعيم (التيار الوطني الحر) تعليقًا على إجراءات اتُّخذت ضد حزبه: "ستكون لها مترتبات سياسية"، في إشارة إلى أنباء حول تخيير "حزب الله" بين التحالف معه أو "حركة أمل"، خاصةً بعد المعركة الأخيرة بأزمة قانون الانتخابات
.
الخلافات ليست وليدة اليوم، ففي فبراير الماضي، قال المجلس السياسي للتيار الوطني، في بيان، في ذكرى الاتفاق: "إن تفاهمه مع حزب الله، لم ينجح في مشروع بناء الدولة وسيادة القانون، ونرى في ذكرى التوقيع مناسبة للتمعُّن في هذا التفاهم".
في نهاية القول، من المتوقع أن تشير تلك الخلافات إلى بدايةٍ لتغيير التحالفات في البلاد، قبيل الانتخابات المقررة في مارس المقبل.

تاسعا: الصراع في ليبيا.. معضلة الانتخابات الليبية

بالرغمٍ من أن الانتخابات الرئاسية تعتبر حاسمةً لآمال توفير الاستقرار في ليبيا بعد أكثر من عشر سنوات من الحرب الأهلية، غير أنه كان يُفْتَرَضُ أن تكون ليبيا يوم **24** ديسمبر **2021**، على موعد مع انتخابات تنقذ مسارها السياسي، لكن الآمال خابت أمام جُمْلَةٍ من العراقيل، استحال معها تنظيم الاستحقاق.
يعرض التقرير أبرز مستجدات الأحداث التي طرأت على الساحة الليبية في شهر ديسمبر **2021**، والتي انتهت بتأجيل الانتخابات.

الميليشيات المسلحة تعرقل الانتخابات

"لن تكون هناك انتخابات، وسنغلق كل المؤسسات".. بتلك الرسالة توعدت ميليشيات تُعْرف باسم "لواء الصمود"، وتنشط في العاصمة الليبية طرابلس، الاستحقاقَ الأول في تاريخ البلاد، والذي كان من المقرر في 24 ديسمبر2021.
سبقت تلك التهديدات تحركات على الأرض؛ حيث حاصرت تشكيلات مسلحة مقر رئاسة الوزراء في طريق السكة بالعاصمة طرابلس، وحسب مصادر ليبية، شهدت مدن المنطقة الغربية استنفارًا بين عدة تشكيلات مسلحة، بعد حصار مقر رئاسة الوزراء.

كما يُذكر أيضًا، أنه قامت مجموعات أُخرى من الميليشيات بالسيطرة على مقر المجلس الرئاسي، وهذا التوتر على الأرض جاء عقب إقالة المجلس الرئاسي في وقت سابق، آمر منطقة طرابلس العسكرية، اللواء عبد الباسط مروان، وتكليف العميد عبد القادر خليفة بالمنصب.

وأكد شهود عيان من طرابلس، سيطرة مجموعة من الميليشيات المسلحة على ديوان رئاسة الحكومة ووزارتي الدفاع والداخلية بأسلحة متوسطة وثقيلة، وتم طرد الأجهزة الأمنية والموظفين من داخلها. الأمر لم يقتصر على حد العاصمة، فقد تمَّ أيضًا وقوع اشتباكات بين الجيش وميليشيات تُدعى "قوات مكافحة الإرهاب" بمدينة "سبها" جنوبي البلاد، سبق وشاركت في القتال مع ميليشيات "عملية فجر ليبيا" التي قادها الإخواني، فتحي باشاغا، في معركة ضد الجيش الليبي عام 2014.

جاءت تلك التطورات السريعة للمشهد السياسي الليبي، قبل عدة أيام من إجراء الانتخابات الرئاسية التي كان من المُفْتَرَضِ إجراؤها 24 ديسمبر 2022، وذلك في دلالة على التأثير السلبي لوجود الميليشيات المسلحة والمرتزقة في ليبيا، وهو ملف خطير لم يتم حَسْمُهُ حتى الآن.

ما بعد التأجيل

أسدل البرلمان الليبي السِّتَار على حالة الضبابية التي عاشها الشارع الليبي على مدار الأسابيع الماضية، حول الاستحقاق الانتخابي الذي كان مقررًا عَقْدُهُ؛ حيث أعلن مقترحًا بتأجيل الموعد شهرًا، وذلك بعدما بات مؤكدا تأجيل الاستحقاق الرئاسي.
نشرت المفوضية العليا للانتخابات في ليبيا بيانًا، قالت فيه: إنها تقترح تأجيل الانتخابات الرئاسية إلى 24 يناير 2022، أي بعد شهر تقريبًا من الموعد الأصلي،
وأضافت المفوضية، أنها تدعو مجلس النواب إلى تحديد موعد آخر لعملية انتخاب الرئيس خلال 30 يومًا، بحسب ما يقتضي القانون.
وقالت: إنه على الرغم من جاهزيتها الفنية لتنظيم الانتخابات، إلا أن الأمر أصبح متعذرًا؛ بسبب الصعوبات التي واجهتها، وكان آخرها مرحلة "الطعون التي شكَّلت المنعطف الأخير على مسار العملية الانتخابية، وكانت بمثابة المحطة التي توقفت عندها مساعي الجميع؛ لإنجاز هذا الاستحقاق الانتخابي".
وردَّت أمر تأجيل الانتخابات إلى "قصور التشريعات الانتخابية فيما يتعلق بدور القضاء في الطعون والنزاعات الانتخابية، الأمر الذي انعكس سلبًا على قرارات المفوضية في الدفاع عن قراراتها، وأوجدت حالة من عدم اليقين من أن قرارات المفوضية جانَبَها الصواب، فيما يتعلق باستبعاد بعض المرشحين الذين لا تنطبق عليهم الشروط".

لم تحسم المفوضية الوطنية العليا للانتخابات قائمةً نهائيةً للمرشحين المعتمدين، وقالت المفوضية في بيان: إن مجلس النواب هو من يحدد الموعد الجديد، واقترحت بعد التنسيق مع مجلس النواب، أن يؤجل يوم الاقتراع للجولة الأولى (انتخابات الرئاسة) إلى 24 يناير 2022، على أن يتولى مجلس النواب العمل على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإزالة حالة (القوة القاهرة)، التي تواجه استكمال العملية الانتخابية.

وقالت المفوضية: إن مرحلة الطعون شكَّلت منعطفًا خطيرًا في مسار العملية الانتخابية، وكانت بمثابة المحطة التي توقفت عندها مساعي الجميع لإنجاز الاستحقاق الانتخابي؛ لاعتبارات لم تكن في متناول القائمين عليها، وأوضحت أن أبرز هذه الاعتبارات، هو قصور التشريعات الانتخابية فيما يتعلق بدور القضاء في الطعون والنزاعات الانتخابية، الأمر الذي انعكس سلبًا على حق المفوضية في الدفاع عن قراراتها، وأوجد حالةً من عدم اليقين من أن قرارات المفوضية جانَبَها الصواب، فيما يتعلق باستبعادها لعدد من المترشحين الذين لا تنطبق عليهم الشروط.

وشدَّدت المفوضية على أن التداخل القائم بين المعطيات السياسية والأحكام القضائية الصادرة، دفع بقرار الإعلان عن القائمة النهائية للمترشحين إلى ما يُعرف بحالة (القوة القاهرة)، التي أفضت إلى عدم تمكُّن المفوضية من الإعلان عنها، ومن ثم عدم قدرتها على تحديد يوم 24 ديسمبر 2021 يومًا للاقتراع، على الرغم من جاهزيتها الفنية الكاملة لإنجاز العملية في التاريخ المذكور، وأن عملية التدقيق في طلبات المترشحين لانتخاب مجلس النواب البالغ عددها (5385) قد قاربت على الانتهاء، وهي في طَوْرِ المراجعة النهائية.

ونبهت المفوضية إلى عدم تخلِّيها عن تحمل مسؤولياتها، وأنها تضع السلطتين (التشريعية والقضائية) أمام التزاماتهما في الأخْذ بإجراءات تُفضي إلى نجاح هذا الاستحقاق الانتخابي، غير أنه من بين الأسباب التي أدَّت إلى تعذُّر إجراء الانتخابات في موعدها، وجود الميليشيات والمرتزقة والمسلحين الأجانب، كقوات لا يمكن التحكم فيها، أو منعها من حمل السلاح الموجه لمؤسسات الدولة، وفرض سطوتهم على الشارع الليبي، والتأثير سلبًا على الإجراءات الانتخابية.

كما أن مؤسسات الدولة الحيوية ما زالت في حالة انقسام، فضلًا عن الفشل الكبير في تسمية رؤساء المؤسسات السيادية في الدولة الليبية، وعدم تحقيق الأمن، والفشل في تقديم الخدمات الضرورية للمواطن الليبي، لا سيما (التعليم والصحة)، مع انتشار الفساد في معظم مؤسسات الدولة، فضلًا عن الأسباب القانونية والدستورية التي أثارت جدلًا هائلًا خلال الشهور الماضية، بشأن وجود عوارٍ دستوريٍّ في قانون الانتخابات الذي تم تمريره من جانب البرلمان الليبي.

وبالنظر إلى جملة العقبات التي تكرَّست في طريق الانتخابات، لا تزال السلطات المحلية تتبادل الاتهامات بالتسبب في إضاعة الفرصة، بينما اكتفت الأطراف الدولية بتشجيع الليبيين على إجراء الاستحقاق في القريب العاجل، لكن سياسيين ليبيين يُرجعون هذا الإخفاق إلى إصرار شخصيات، مثيرة للجدل، على خوْض السباق.

هل لقاء "حفتر" و"باشاغا" ثمرة على طريق الأمل؟

وعلى الهامش، و في هذه الأثناء، جرى اللقاء الأول من نوْعه بين عدد من مرشحي الرئاسة في الشرق الليبي، بعدما استضافهم قائد الجيش الليبي، المرشح الرئاسي، المشير خليفة حفتر، كان من أبرز الحاضرين المسؤول الأمني في حكومة الوفاق السابقة، فتحي باشاغا، ونائب رئيس مجلس الدولة السابق، أحمد معيتيق، وعدد آخر من المرشحين، الأمر الذي أثار جدلًا واسعًا، خاصةً أنه اللقاء الأول بين مرشحين متنافسين على منصب رئاسي، وهو الأمر الذي اعتبره مراقبون إحساسًا بالمسؤولية السياسية تجاه ليبيا، وإعلاءً للمصلحة العامة، في ظل ظروف دقيقة تمر بها البلاد.

غير أن الشواهد البادية وسط ما يحدث في ليبيا، محاولات جماعة الإخوان المستميتة من أجل تعطيل الانتخابات الرئاسية؛ نظرًا لما يمكن أن يترتب عليها من تهديد للمكاسب المتعددة التي حصلت عليها الجماعة خلال السنوات العشر الماضية، حتى باتت الجماعة تتحكم في العديد من المؤسسات الكبيرة في الداخل الليبي، فضلًا عن أن توحيد المؤسسات، وممارسة الجيش الليبي لمهامه وصلاحياته سيهدد وضع الجماعة، التي تسيطر على عدد كبير من الميليشيات، والسلاح غير الشرعي في البلاد.

جلسة "النواب الليبي".. تساؤلات ومطالب حول الانتخابات

انطلقت جلسة البرلمان الليبي 27 ديسمبر 2021، وسط استنفار أمني، وهي جلسة اعتُبرت حاسمة؛ وهدفت لمناقشة خارطة الطريق الخاصة بالمرحلة المقبلة، والتي من المفترض أن تؤدي إلى وضْع جدول زمني جديد للانتخابات، بعد تعثُّر إجرائها يوم 24 ديسمبر، والتوافق حول خيار واحد من عدة سيناريوهات مطروحة، وذلك بمدينة طبرق شرق البلاد.
وتمت الجلسة بحضور 120 نائبًا، وتم بثُّها أمام الشعب لمناقشة الصعوبات والعراقيل التي أدت لإرجاء الانتخابات الرئاسية.
وأعرب عضو مجلس النواب، سعيد امغيب، عن تعجبه من إخفاء مفوضية الانتخابات الجهة التي تريد تعطيل إجراء الاستحقاق الانتخابي، مشيرًا أن تقريرها حول المُعطِّل الحقيقي للانتخابات مبهم.
أرجع "امغيب" في كلمته، تأجيل الانتخابات إلى وجود قوى أجنبية في ليبيا تقف وراء التأجيل، متحدثًا عن وقوف جهات معينة وراء مصرف ليبيا المركزي، وتدخل بعض السفراء في الشأن الداخلي، بالإضافة إلى عدم وجود مصالحة حقيقية، مُحمِّلًا كذلك حكومة تيسير الأعمال، برئاسة عبد الحميد الدبيبة، المسؤولية عن الوضع الراهن.
فيما رأى عضو مجلس النواب الليبي، جاب الله الشيباني، أن تقارير "وزارة الداخلية والمخابرات الليبية والرقابة، كلها أجمعت على استحالة إجراء الانتخابات"، مشددًا بضرورة "إزالة هذه العوائق قبل التفكير في موعد آخر" للانتخابات.
وأكد الشيباني، عدم وصول خطاب رسمي لمجلس النواب من المفوضية الوطنية العليا للانتخابات حول الموعد الجديد للانتخابات، مطالبًا بضرورة إزالة العوائق المعرقلة للانتخابات أولًا قبل الذهاب لموعد جديد.

توحيد المؤسسة العسكرية

تم التشديد في الجلسة على ضرورة الإسراع في توحيد المؤسسة العسكرية؛ لأنها صمام الأمان، والوحيدة القادرة على تأمين الانتخابات، داعيًا مجلس النواب إلى "الضغط والعمل لتوحيد الجيش".
وفي وقت سابق للجلسة، قالت اللجنة البرلمانية المكلفة بمتابعة العملية الانتخابية، في تقريرها الذي قدمته إلى البرلمان الليبي: إنه يجب وضْع خارطة طريق أُخرى بمُدَد ومراحل ومواقيت محددة جديدة.
وأكدت اللجنة على ضرورة الشروع باتخاذ كافة الإجراءات الدستورية، من خلال لجنة فنية يعينها مجلس النواب، بإشراك ما يسمى بـ "مجلس الدولة"، مشيرةً إلى ضرورة إعادة تشكيل السلطة التنفيذية؛ لتحقيق متطلبات الاستقرار، الأمر الذي عجزت عنه السلطة الحالية.

مواقف إقليمية ودولية

بادرت عواصم إقليمية وغربية، بدعوة الحكومة المؤقتة في ليبيا إلى تحديد موعد جديد للانتخابات، التي كان من المقرر لها يوم 24 ديسمبر2021، والتي تم إلغاؤها أساسًا لأسباب أمنية ولوجيستية، فيما دعت (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا) الحكومة المؤقتة إلى إصدار قائمة نهائية بالمرشحين لسباق الرئاسة في أقرب وقت ممكن، بينما دعا مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، إلى وضْع جدول انتخابات واضح.
بينما دعت وزارة الخارجية التركية كافة الأطراف الليبية إلى التحرُّك بحسِّ المسؤولية، إِثْرَ تأجيل الانتخابات، التي كانت مقررة في 24 ديسمبر 2021، قائلةً: إن المطلوب هو عدم حدوث فراغ في الشرعية والسلطة بالبلاد.

وقالت وزارة الخارجية التركية، في بيان: إن الانتخابات تُعدُّ منعطفًا مهمًّا في العملية الانتقالية بليبيا، وأكدت ضرورة أن تكون الانتخابات عادلة ومستقلة، وأن تحظى بالاعتراف من قِبَل كافة الأطراف في ليبيا، وأن تمارس الحكومة التي ستنتخب صلاحياتها في سائر البلاد.

في نهاية القول، سادت حالةٌ من اليأْس وخيْبة الأمل أوساط الليبيين؛ لعدم التمكن من إجراء الانتخابات الرئاسية في موْعدِها المُحدَّد، ورأى كثيرون منهم، أن (تضارب المصالح الشخصية، والتدخلات الخارجية والعقبات القانونية، ووجود المرتزقة) من أهم الأسباب التي أفشلت هذا الاستحقاق التاريخي، الذي انتظروه طويلًا واستعدوا له، وقبل ساعاتٍ من إجراء الانتخابات المُرْتَقَبَةِ، قرَّرت المفوضية العليا للانتخابات تأجيلها.!
وقد يُؤَشِّرُ المشهد الحالي في ليبيا على انزلاق البلاد إلى الهاوية، وازدياد حالة الانقسام بين مؤسسات الدولة؛ ففي أول أيام العام الجديد، تشهد العاصمة طرابلس حالة من الانقسام الحاد في صفوف الميليشيات المسلحة بشأن كيفية العمل في حال سحب الثقة من حكومة تسيير الأعمال التي يقودها عبد الحميد الدبيبة.

كما أصبح وجود 3 تيارات في الداخل يشكل معضلة كبيرة حول الاستحقاق الانتخابي المتعثر؛ فالتيار الأول متمثل فيما يسمى بـ"الإسلام السياسي" الذي يتزعمه تنظيم الإخوان والميليشيات المتحالفة معه، والتيار الثاني متمثل في حكومة تسيير الأعمال المتشبثة بالسلطة والتي لن تسلمها سلميًا، والتيار الثالث هو الشارع الذي ينادي بالانتخابات.

ما يحدث الآن في ليبيا ما هو إلا نتاج طبيعي لحالة الانقسام، ولا أمل أمام حلِّ الأزمة الليبية سوى بحل جذريّ لملف المرتزقة والميليشيات التي تتسبب في إفساد أيِّ خطوة نحو حل سياسي للأزمة؛ حيث لن تسمح الميليشيات بإقامة الانتخابات، ولن تسمح ببناء مؤسسات شرعية؛ لأنها المستفيد الأكبر من حالة الفوضى وانعدام الأمن في البلاد؛ لنهب مقدرات الدولة، وما يحدث الآن يُعِيدُ للأذهان أحداث 2014، والانقلاب على الشرعية وانتخابات البرلمان الذي كان يمثل المؤسسة المنتخبة من الشعب.

عاشرا: الصراع في مالي

لم تخلُ (مالي) من الأحداث المتعثرة خلال شهر ديسمبر ٢٠٢١، في ظلِّ الفجوة السياسية، على خلفية التغير السياسي الأخير،في منتصف شهر مايو السابق، واستمرار حملات العنف الإرهابية، التي تستهدف (الدولة وقوات الأمن والمدنيين)؛ مرورًا بالانسحاب الفرنسي من القواعد العسكرية الإستراتيجية في شمال البلاد، في نطاق خطة فرنسية؛ لإعادة التمركز العسكري في دول الساحل الأفريقي؛ ما يخلق فجوةً أمنيةً تحاول الحكومة الانتقالية في (مالي) سدَّها؛ يهدف هذا التقرير، الاطلاع على الأحداث التي جرت خلال شهر ديسمبر، وعرض النتائج المترتبة عليها،في ظلِّ مستقبل الأزمات في (مالي).

المشهد السياسي

يتكون المشهد السياسي في (مالي) من البُعْد الداخلي والبُعْد الخارجي، ففي النطاق المحلي، تخلو الساحة السياسية من قوى مؤثرة في مسار الخروج من الأزمة التي تمر بها البلاد، باستثناء الرئيس الانتقالي، وقائد التغيير السياسي، عاصمي غويتا، وتبقى الكثير من الأسئلة عن فعالية جهود "غويتا" في رعاية الحوار الوطني، ووضع خارطة طريق لانتخابات ديمقراطية ترسخ الاستقرار السياسي، في ظل تفاقم الأزمة الأمنية والإنسانية في (مالي)، فمن جانبه، دعا "غويتا" الطبقة السياسية والمجتمع المدني للمشاركة بشكل مُكثَّف في جلسات "المؤتمر الوطني لإعادة البناء"، والتي جرت من 11 إلى 30 من ديسمبر؛ بهدف وضْع جدول زمني للانتخابات العامة، وتحديد مدة المرحلة الانتقالية، وبالفعل تمَّ الاتفاق على تمديد الفترة الانتقالية لمدة تتراوح بين (ستة أشهر وخمس سنوات)؛ للتمكُّن من "إجراء إصلاحات هيكلية في المؤسسات، والسماح بإجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والنزاهة والشفافية"، على حدِّ قوْل المشاركين في المؤتمر.

وكان ذلك في ظلِّ رُؤْية الحكومة الانتقالية، صعوبة الالتزام بالجدول السابق للانتخابات العامة، التي كان من المُقرَّر إجراؤها في فبراير 2022، ولكن أدى ذلك إلى رفض العديد من الأحزاب السياسية المشاركة في تلك الاجتماعات، في ظل سعيْ الحكومة لتمديد الفترة الانتقالية دون الوصول لحل سياسي.
ويتكون البُعْد الخارجي من الموقف السياسي بتفاعل المجتمع الدولي والإقليمي مع مسار التغيرات السياسية في (مالي)، المتمثلة في أغسطس 2020 ومايو 2021، وحتى الآن، فمن الواضح مرور تلك التفاعلات بمراحل، بدأ بإدانة من المجتمع الدولي وبالأخص (الولايات المتحدة، فرنسا، الاتحاد الأفريقي)، ودول الجوار، المتمثلة في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، وصولًا إلى مرحلة تصالح محدود في ظلِّ ضغط متزايد للرجوع إلى العملية الديمقراطية.

فجاء سحب المساعدات الأمنية من (الولايات المتحدة وفرنسا) بشكل مؤقت، قبل استئنافها بعد فترة وجيزة، وتم تعليق عضوية (مالي) إثر التغير السياسي من قِبَل الاتحاد (الأفريقي وإيكواس)، مع فرض عقوبات فردية على المسؤولين، الذين ثبتت مسؤوليتهم عن تأخير إجراء الانتخابات، وتجميد الأرصدة المالية، وحظْر سفر كل من اعتبرتهم متورطين في تأخير الانتخابات داخل منطقة غرب أفريقيا، باستثناء الرئيس الانتقالي، عاصمي غويتا، ووزير الخارجية، عبد الله ديوب.

وعقب قمة "إيكواس" الـ 60 التي جرت في منتصف ديسمبر، صرَّح رئيس مفوضية "إيكواس جان كلود كاسي"، بأنه قد "قرر رؤساء الدول، الإبقاء على موعد 27 فبراير 2022؛ لتنظيم الانتخابات في مالي، وقرَّروا فرْض عقوبات إضافية في يناير 2022"، إذا لم تحترم السلطات المالية التزامها الأوَّليّ، بإجراء الانتخابات، واكتمال عملية الانتقال السلمي لسلطة مدنية، ومن جانبه، بعث (غويتا) برسالة لرئيس مفوضية (إيكواس)، تعهَّد فيها بتقديم أجندة للانتخابات، بحلول 31 يناير 2022 كحد أقصى.

الملف الأمني

شهد شهر ديسمبر2021 ، سلسلةً مفجعةً من العنف، الناتج عن الجماعات الإرهابية المسلحة، فتعدَّد استهدافها لمواكب قوات حفظ السلام، التابعة لبعثة الأمم المتحدة، "المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي"، (مينوسما)، وقتْل المدنيين في مناطق وسط وشمال البلاد،

ففي الثالث من ديسمبر، وقع هجومان مختلفان من قِبَل جماعات مسلحة مجهولة الهوية، في الأول، تم استهداف قافلة تابعة لبعثة الأمم المتحدة؛ لحفظ السلام؛ ما أسفر عن مقتل عامل مدني وإصابة آخر، و في الثاني، فتح مسلحون مجهولون النار على حافلة مدنية، في هجوم أسفر عن مقتل 31 شخصًا على الأقل، وإصابة 17 آخرين، و كان ذلك في وسط (مالي)، في قلب إقليم "موبتي"، الذي يشهد أعمال عنف من جانب متمردين على صلة بتنظيمي (القاعدة وداعش)، وبعد مرور بضعة أيام، فـي الثامن من ديسمبر، تم استهداف موكب لقوات حفظ السلام بتفجير عبوة ناسفة يدوية الصنع؛ ما أدى إلى مصرع 7 من أفراد قوة حفظ السلام وإصابة 3 آخرين

فإنه بحسب بعض التقديرات، لقد لقي أكثر من 250 من أفراد وقوات حفظ السلام بعثة (مينوسما) حتفهم منذ أن بدأت مهامها عام 2013؛ ما يجعلها أخطر بعثة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في العالم.

أيضًا خلال شهر ديسمبر، تم انسحاب آخر قوات الجيش الفرنسي المتبقية في القاعدة العسكرية بمدينة (تمبكتو)، الواقعة في شمال البلاد، فقد بدأت عملية الانسحاب - من (تمبكتو) تدريجيّا منذ أبريل 2013، عقب نجاح الجيش الفرنسي في استعادة المدينة من الجماعات المسلحة ورجوعها – تحُدُّ من سيادة الحكومة المالية، ويأتي ذلك الانسحاب في مضمون إعادة تنظيم التواجد العسكري الفرنسي قُرْب انتهاء عملية "برخان" ، والتي قد بدأت في أغسطس 2014، كخطة لتواجد الجيش الفرنسي في دُول الساحل؛ للمساعدة على محاربة الإرهاب ومواجهة الوضع الأمني غير المستقر، والحد من إمكانية انتشار التهديدات خارج حدود دُول الساحل الخمس.

وجاء تصريح قائد عملية "برخان"، الجنرال لوران ميشون، بأنه سيتم تخفيض عدد القوات العسكرية على مستوى دُول الساحل إلى (ثلاثة آلاف مقابل خمسة آلاف)، وأن العملية بصدد استكمال المرحلة الأولى من الانسحاب التدريجي من أقصى شمال (مالي)، "تمبكتو وكيدال وتيساليت"، وذلك بالتعاون مع سلطات (مالي) وبعثة الأمم المتحدة (مينوسما).

وجاء أيضًا في البيان، أن التحركات الأخيرة لا تُعدُّ انسحابًا كليًّا، ولكن هي بمثابة إعادة تمركُز في وسط وجنوب البلاد، قُرْب منطقة المثلث الحدودي، الواقع بين (مالي والنيجر وبوركينا فاسو)، لاسيما بعد أن نقلت الجماعات الإرهابية مسرح عملياتها إلى تلك المنطقة، فإن انتهاء عملية "برخا"لا يعني نهاية الوجود الفرنسي في منطقة الساحل بصفة عامة، أو في (مالي) بصفة خاصة، ولكن هو إعادة تشكيل لإستراتيجية القوات الفرنسية المتواجدة في المنطقة.

وفي لقاء لوزير الخارجية الـ(مالي)، عبد الله ديوب، صرَّح فيه، أنه عقب قرار سحْب القوات الفرنسية، "يتعين على الحكومة المالية محاولة إعادة تنظيم نفسها؛ لإيجاد الوسائل والموارد اللازمة لتأمين البلاد"، فقد يكون ذلك من خلال الاستمرار في الاعتماد على قوات حفظ السلام، البالغ عددها 13 ألف جندي، المتمركزة في شمال ووسط (مالي)، فمن خلال مشاورات ثنائية، تمَّ الاتفاق مع دولة (تشاد) على إضافة ألف جندي آخرين في (مالي)؛ لتعزيز قوة حفظ السلام.

و تظلُّ القضية الأمنية الأكبر خلال شهر ديسمبر، هي احتماليه اعتماد (مالي) على شركة الأمن الخاصة "فاغنر" الروسية، ففي بيان مشترك، صدر في 23 ديسمبر، أعربت 15 دولة غربية، منها (كندا وفرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا) عن قلقهم بشأن نشر مفترض لعناصر "فاغنر" ، وفي البيان، أدانت الشركة الروسية الخاضعة لعقوبات من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة؛ بسبب أنشطتها المزعزعة للاستقرار في (أوكرانيا وليبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وسوريا)، ونددَّت في البيان كذلك، بانخراط الحكومة الروسية في تزويد مجموعة "فاغنر" بدعم مادي لانتشارها.

وجاء في تصريح للناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية، نيد برايس، أن قوات "فاغنر" المعروفة بنشاطاتها المزعزعة للاستقرار وانتهاكاتها لحقوق الإنسان، لن تجلب السلام إلى (مالي)، بل ستزيد من زعزعة استقرار البلاد، وأن تكلفة العقد مع "فاغنر" تصل إلى 10 ملايين دولار شهريًّا، فهذه الأموال يمكن استخدامها لدعم القوات المسلحة في (مالي) والخدمات العامة.

وكان الرد على البيان المشترك من قِبَل المتحدثة الرسمية باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، أن موسكو ستواصل تقديم المساعدة العسكرية والفنية العسكرية لجمهورية (مالي)، عبر القنوات الحكومية؛ لمساعدتها في مكافحة الإرهاب،

ومن جانبها، أصدرت الحكومة الانتقالية في (مالي) بيانًا شديد اللهجة، تنتقد فيه تدخُّل القوى الدولية في قرار الاستعانة بشركاء آخرين، بعد إعلان فرنسا نهاية عملية "برخان" مطلع العام المقبل، وأكَّدت في بيانها، أنها تستند إلى حقِّها السيادي، والحرص على حماية وحدة أراضيها، فيما يتعلق بالرغبة المنسوبة للسلطات المالية لتوظيف قوات خاصة روسية، في إشارة إلى قوات "فاغنر"، ولم تعلن الحكومة المالية حتى الآن، وبشكل صريح، عن وجود اتصالات مع "فاغنر"، ولكن صرَّحت بوجود مدربين من روسيا، على غرار بعثة التدريب الأوروبية؛ من أجل تعزيز القدرات الميدانية لقوات الدفاع والأمن الوطنية.

الوضع الإنساني

الفجوة السياسية والتعثُّر المستمر في مسألة الانتقال السياسي، كان من شأنه إضعاف قدرة الدولة على تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وفي ظلِّ تردِّي الوضع الأمني من التفجيرات المرتجلة، وتدمير وسائل الاتصالات والجسور والطرق، وتطويق القرى والأسواق من قِبَل الجماعات الإرهابية المسلحة، والعمليات العسكرية لمكافحتها، يبقى المواطنون المدنيون هم الأكثر تأثرًا، من الوقوع كضحايا، بحرمانهم من الخدمات الأساسية وسُبُل العيش، وإعاقة وصول المساعدات الإنسانية للأكثر احتياجًا.

إضافةً على ذلك، العودة إلى مستويات عالية من الفقر والمجاعات؛ بسبب الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة (فيروس كورونا)، ففي تقرير لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وُجِد أن "البنك الدولي يتوقع زيادة معدل الفقر في (مالي) بنسبة 4.8% في عام 2022"؛ بسبب ضعْف قدرة الأُسَر على التعافي من فقدان الدخل وانخفاض التحويلات وارتفاع تكاليف المعيشة، فلا يمكن للعديد من العائلات تحمُّل تكلفة الأطعمة الأساسية مثل (الذرة والأرز)؛ حيث ارتفعت أسعارها بنسبة 22% في بعض المناطق، وفي مطلع شهر ديسمبر، أوقفت الحكومة الانتقالية تصدير العديد من المنتجات الزراعية المحلية؛ لمنع نقص الغذاء.

وبالرغم من ذلك، فقد تضاعف عدد السكان الذين يواجهون الجوع ثلاث مرات، منذ العام الماضي، ووصلت المجاعات الآن إلى أعلى مستوياتها، منذ بدْء الأزمة الأمنية في (مالي) في عام 2012، فوفقًا لمجموعة العمل الإنسانية، التابعة للمنتدى الدولي للمنظمات غير الحكومية في (مالي)، أن تزايد انعدام الأمن والجفاف والتأثير الاجتماعي والاقتصادي لـ(فيروس كورونا) كان من أثره إغراق 1.2 مليون شخص في أزمة غذائية هذا العام، وتبقى وسط وشمال (مالي) هي المناطق أكثر تأثرًا بالأزمات في ظل غياب الدولة، واستمرارية تدهور الوضع.

في النهاية، لم تسفر الجهود الإقليمية والدولية في الضغط على الحكومة الانتقالية؛ لإعادة البلاد إلى الحُكْم المدني عن نتائج تُذْكر، فبدلًا من خطابات الإدانة، يتوجب على الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، التركيز على المشاركة في حوار يسعى إلى فهم أفضل لاحتياجات ورغبات وأفكار الشركاء الماليين أيضًا، ومن الضروري الاعتماد أكثر على شركاء (مالي)، المتمثلين في القوى الإقليمية من تجمع دول الساحل والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) على سبيل المثال.

وفي الجدل الدائر حول افتراضية اعتماد (مالي) على مجموعة "فاغنر"؛ لاستبدال القوات الفرنسية، كان نتيجة الاحتجاجات الدولية التي صعَّدت الشعور بالدور المهيمن للقوى الغربية، وفي نفس الوقت، فإن جيران (مالي) قلقون بشأن الأنشطة الشائنة للشركة الروسية وتأثيرها السلبي، ولكن من الضروري أن تتعامل تلك القوى الإقليمية بشكل مشترك، كحصن ضد القوى الأجنبية التي تتطلع إلى تعزيز مصالحها الخاصة فوق المصالح الأفريقية.

يمكن القول: إن الضغط الذي تلعبه المنظمات الإقليمية الأفريقية خلال فرض العقوبات، جاء بشكل فعَّال، من حيث إلزام الحكومة الانتقالية في (مالي) بمسار التغيُّر السياسي، ومن الممكن تصور تلك السياسة الصارمة بنظرة إيجابية، من حيث إنها نابعة من دول الجوار التي تتشابك مصالحها في ظلِّ وجود قلق حقيقي من امتداد وانتشار الأزمات عبر الحدود، ففي النهاية، من الضروري تذكُّر التكلفة البشرية المرتبطة باستمرارية عدم الاستقرار السياسي والأزمة الأمنية،والتعجُّل في وضع حلول مستدامة للرجوع إلى المسار الصحيح.

الخاتمة والاستنتاجات

بعد عرض أبرز محطات الصراع في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا والتي شهدتها الدول السابق ذكرها في شهر ديسمبر الماضي، نجد أن ديناميكيات الصراع مازالت تؤثر على الأوضاع في هذه البلدان وتزيد من إطالة أمد الصراعات وتدهور الأوضاع الإنسانية في المنطقة.

فنجد إن إثيوبيا وحتى لو أصبح الوضع يتجه الآن نحو التهدئة من أطراف الصراع الرئيسيين (الحكومة الفيدرالية- جبهة تحرير شعب تيجراي)، وذلك يرجع بالأساس إلى قلة الدعم والإمكانيات الخاصة بالجبهة مقابل الإمكانيات والدعم العسكري الذي تتلقاه الحكومة الفيدرالية، إلا أن الوضع الإنساني والأمن الغذائي للمواطنين مازال يشهد تهديدًا كبيرًا وهو ما دفع الأمم المتحدة إلى إطلاق آلية للتحقيق في الانتهاكات المرتكبة في إثيوبيا، وعليه فيمكننا القول بأن الحكومة الإثيوبية ستواصل رفضها لهذه التحقيقات، وعلى الصعيد الداخلي تبحث الدولة مرة أخرى عن صيغة قابلة للتطبيق للتوفيق بين التوترات بين المركز والمناطق المختلفة لاستيعاب الوضع والحفاظ على سيادتها.

وفي السودان، يمكن القول بأن الوضع في السودان يتجه لمزيد من عدم الاستقرار ومن الممكن أن يطول أمد هذه الحالة على مسرح الأحداث، خاصة وسط التظاهرات المستمرة التي يشهدها الداخل السوداني، وعليه فمن المؤكد أن تتعطل كثير من الملفات على رأسها ملف سد النهضة.
أما الصومال، كما ذكرنا آنفًا، فإن الوضع الحالي يشهد تحولًا دراماتيكيًّا سريعًا؛ بسبب الصراع بين رأسيْ السلطة، وتعثُّر إجراء الانتخابات، ومن ناحية ثالثة، تصاعدت هجمات تنظيم حركه الشباب المجاهدين، وهو ما يهدد ليس فقط المشهد الانتخابي في الثمار، ولكن الوضع السياسي بشكل عام، وفي هذا الصدد، يمكن توقُّع عدد من السيناريوهات:

السيناريو الأول، هو النجاح في الوسط بين الأطراف، وعودة المشهد إلى ما كان عليه، ولكن يبقى هذا السيناريو رغم أنه مأمول لإنهاء الأزمة إلا أنه مُستبعَدٌ؛ نظرًا لظروف الإجراءات التي اتَّخذها الطرفان، فالاعتراض على الطرف الآخر ينبئ بتصعيد كبير وحاد.
السيناريو الثاني، يعتمد على نجاح الأطراف الخارجية في دعم (روبلي) مقابل صفِّ (فرماجو)، وهذا المرجع في ظل التفاهمات، التي تأتي مع رئيس الوزراء، ولكن هذا السيناريو غير المفضَّل؛ لأنه قد يأخذ الانقسام إلى مستوى أعلى.
السيناريو الثالث، ويرجح بقاء الوضع كما هو عليه، باستمرار الانفصال والانقسام داخليًّا بين رجلين، ويقوم السيناريو على فكرة، أن المجتمع الدولي أصبح غير منفتح على فكرة التدخلات بين الأطراف، خصوصًا في الصومال، وهذا السيناريو يرجح إنشاء مصارعة مفتوحة.

وفي العراق، يمكن القول بأن انتهاء الداخل العراقي من عملية الانتخابات التي شهدت تحديات واسعة، مرتبط بطبيعة الوقت التي أُجريت فيها الانتخابات، وبطبيعة مكونات المشهد في العراق، وبالتأكيد لم تكن انتخابات مثالية، لكن يمكن القول: إن تعامل الحكومة العراقية معها، خصوصًا مع الطعون، وإعطائها الوقت الكافي في المراجعة، كذلك مراجعة الدعاوى القضائية بشأن الإلغاء الكامل، كان أمرًا يُحْسَبُ للحكومة؛ لذا بانتهاء كل هذه الإجراءات، وبالرغم من عدم قبول كافة الفصائل بها، إلا أنها مهَّدت لقبول أوسع لنتائج العملية الانتخابية، ما كان هذا القبول ليتوفر ما لم تأخذ هذه الطعون وقتها الكاف، وإن لم تُؤْخذ الدعاوى على محمل الجد.

وبالنسبة إلى اليمن، تزيد هجمات الحوثيين المستمرة على المدنيين من تفاقُم الأزمة الإنسانية وتُطِيلُ من أمد الصراع اليمني، ومع تعنُّت الحوثيين في إحلال السلام، وتقويض الجهود الأممية والدولية لحل الصراع، وتفاقُم الأزمة الإنسانية، كما أدت الأوضاع الاقتصادية إلى انتشار سوء التغذية الحاد بين الأطفال وسوء الأوضاع المعيشية التي يعانيها السكان في ظل الحرب الأهلية، بالرغم من تأكيد المبعوث الأمريكي، على استعداد بلاده تقديم كافة أوجه الدعم والمساعدات الإنسانية لليمن، مشيرًا أنه لا يمكن تحسُّن الأوضاع الإنسانية إلا بإحلال السلام وحل المعضلة الاقتصادية، وإحياء الأنشطة الاقتصادية وكل مصادر الطاقة.

ومن جديد، فإن تصعيد الحرب الأهلية نتيجة تمرد الحوثيين المستمر، ما هو إلا تصعيد خطير، يؤكد من جديد، تحدي جماعة الحوثيين السافر لإرادة المجتمع الدولي، ومع الدعم الإيراني الذي يعزِّز من قوة الجماعة، يؤدي إلى تقويض جهود التهدئة ورفع وتيرة الصراع في اليمن والمنطقة، واستمرار المعاناة الإنسانية المتفاقمة لليمنيين.

وفي جنوب السودان، يتضح أن جنوب السودان يشهد بعض التحركات، التي وإن كانت بسيطة إلا أنها محورية، خاصةً فيما يتعلق بإعادة تنظيم القوات الموحدة التي تُعتبرُ بندًا مهمًا في اتفاق جوبا للسلام، كما يُلاحَظ زخم الأحداث على الصعيد الأمني والشراكات الدولية في جنوب السودان، والتي يمكن اعتبارها أولى الخطوات نحو بناء السلام ودعم المرحلة الانتقالية إذا ما استمرت في التزايد.

وبالنسبة إلى سوريا، يمكن القول بأن المشهد في سوريا، شهد تفاعلًا أوسع من الناحية الميدانية والسياسية، مقارنةً بالأشهر الماضية، فمن الناحية الميدانية، نجد أن هناك كثافةً في التحركات الروسية والتركية ميدانيًّا، مصحوبةً بتحفُّز كلٍّ منهما إزاء الآخر، بجانب استمرار الهجمات الإسرائيلية إزاء المواقع الإيرانية والمنشآت السورية، ويمكن القول: إن ارتفاع هذا التحركات، والتي أتت تزامنًا مع محادثات (أستانا)؛ لتعزيز موقف كلٍّ منهما التفاوضي في المحادثات، فيما قد تنتج عنه من مخرجات.

أما محادثات أستانا، فيبدو أنها لم تتوصل حتى الآن إلى تسوية، أو إلى مخرج متفق عليه، إلا أن حالة الترحيب المبدئي بها مفهومة، والتي تأتي أملًا في عودة الأطراف لتحريك مياه التسوية السورية الراكدة، وفرصةً للأطراف بإعادة صياغة مواقفهم، والنظر إلى الأرضية المشتركة التي يمكن الوقوف عليها، وهذا ما أُشِير إليه في بيانات الأطراف الختامية، وما زال احتمال إعادة صياغة التحالفات ووجهات النظر بين الأطراف المنغمسة في الصراع قائمًا، خصوصًا في ظل استمرار هدوء الموقف الأمريكي، والتحديات التي تواجه الموقف الإيراني.

أما في لبنان،من المتوقع أن تشير الخلافات الحالية بين التيار الوطني الحُر في لبنان بإنهاء التحالف مع حزب الله، والذي يهيمن تقريبًا على القرار السياسي في البلاد منذ نحو ستة عشر عامًا إلى بدايةٍ لتغيير التحالفات في البلاد، قبيل الانتخابات المقررة في مارس المقبل.
بينما يُؤَشِّرُ المشهد الحالي في ليبيا على انزلاق البلاد إلى الهاوية، وازدياد حالة الانقسام بين مؤسسات الدولة؛ ففي أول أيام العام الجديد، تشهد العاصمة طرابلس حالة من الانقسام الحاد في صفوف الميليشيات المسلحة بشأن كيفية العمل في حال سحب الثقة من حكومة تسيير الأعمال التي يقودها عبد الحميد الدبيبة.

كما أصبح وجود 3 تيارات في الداخل يشكل معضلة كبيرة حول الاستحقاق الانتخابي المتعثر؛ فالتيار الأول متمثل فيما يسمى بـ"الإسلام السياسي" الذي يتزعمه تنظيم الإخوان والميليشيات المتحالفة معه، والتيار الثاني متمثل في حكومة تسيير الأعمال المتشبثة بالسلطة والتي لن تسلمها سلميًا، والتيار الثالث هو الشارع الذي ينادي بالانتخابات.

ما يحدث الآن في ليبيا ما هو إلا نتاج طبيعي لحالة الانقسام، ولا أمل أمام حلِّ الأزمة الليبية سوى بحل جذريّ لملف المرتزقة والميليشيات التي تتسبب في إفساد أيِّ خطوة نحو حل سياسي للأزمة؛ حيث لن تسمح الميليشيات بإقامة الانتخابات، ولن تسمح ببناء مؤسسات شرعية؛ لأنها المستفيد الأكبر من حالة الفوضى وانعدام الأمن في البلاد؛ لنهب مقدرات الدولة، وما يحدث الآن يُعِيدُ للأذهان أحداث 2014، والانقلاب على الشرعية وانتخابات البرلمان الذي كان يمثل المؤسسة المنتخبة من الشعب.

وأخيرا مالي، يمكن القول بأن الضغط الذي تلعبه المنظمات الإقليمية الإفريقية خلال فرض العقوبات، جاء بشكل فعَّال، من حيث إلزام الحكومة الانتقالية في (مالي) بمسار التغيُّر السياسي، ومن الممكن تصور تلك السياسة الصارمة بنظرة إيجابية، من حيث إنها نابعة من دول الجوار التي تتشابك مصالحها في ظلِّ وجود قلق حقيقي من امتداد وانتشار الأزمات عبر الحدود، ففي النهاية، من الضروري تذكُّر التكلفة البشرية المرتبطة باستمرارية عدم الاستقرار السياسي والأزمة الأمنية،والتعجُّل في وضع حلول مستدامة للرجوع إلى المسار الصحيح.